مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

الاتِّجاهَاتُ النَّظَريَّةُ المُعَاصِرةُ والحَدِيثَةُ في عِلمِ اجتِمَاعِ الجَرِيمَةُ: رُؤيَةٌ تَحلِيلِيَةٌ

د. عبد الرحمن بن سالم بن ذهاد الطريف

أستاذ مساعد بقسم علم النفس

كلية العلوم والدراسات الإنسانية بشقراء – جامعة شقراء

DOI: 10.21608/qarts.2022.105826.1287

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – العدد (٥٥) أبريل ٢٠٢٢

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

الاتِّجاهَاتُ النَّظريَّةُ المُعَاصِرةُ والحَدِيثَةُ في عِلمِ اجتِمَاعِ الجَرِيمَةُ: رُؤيَةٌ تَحلِيلِيَةٌ

إعداد

د. عبد الرحمن بن سالم بن فهاد الطريف

أستاذ مساعد بقسم علم النفس

كلية العلوم والدراسات الإنسانية بشقراء، جامعة شقراء

aaltraif@su.edu.sa

الملخص باللغة العربية:

استَهدَفتْ الوَرقَةُ الرَّاهِنةُ تقديمَ عَرضًا تَحليليًّا للاتِّجاهاتِ النَّظريةِ المُعاصرةِ، والحَديثةِ في علمِ اجتماعِ الجَريمةِ؛ بقَصدِ الوُقُوفِ على التَّطوُّراتِ التي شهدتها الرُؤى، والمَداخلُ النَّظريةُ المُفسِّرَةُ للجريمةِ، والسُّلوكِ الانحرافيِّ، لاسِيَّما في ظلِّ مجتمعٍ معلوماتيٍّ تِقَنيٍّ سريعِ التَّغُّيرِ على كَافَّةِ المستوياتِ والأصعدةِ، واهتمت الورقةُ بالوُقوفِ على فعاليةِ الاتِّجاهاتِ النَّظريةِ في علمِ اجتماعِ الجريمةِ في تفسيرِ السُّلوكِ الإجراميِّ، ورصدِ التَّطوراتِ التي أصابت تلك الاتِّجاهاتِ في ظلِّ تَعقُّدِ السُّلوكِ الإجراميِّ، وتَغيُّرِ أشكالِهِ، ومستوياتِها وتِقنياتِه. هذا فضلاً عن استهدافِ الورقةِ تسليطَ الضَّوءِ على التَّخصصاتِ الحديثةِ التي نَجمَت عن تَلاقي علمِ اجتماعِ الجريمةِ بالدِّراساتِ البَينيةِ الأُخرى، التي أضحت مُهمَّةً في ظِلِّ الثَّورةِ الرَّقميةِ: كالدِّراساتِ الثَّقافيةِ، وعلمِ الجريمةِ الثَّقافيِّ، والمنهجياتِ الأثنوغرافيةِ، والتَّحليلاتِ الشَّبكية، والتَّواصُلِ الرَّقميِّ. هذا، وقد انتَهَجت الورقةُ الأسلوبَ التَّحليليَّ التَّفكيكيَّ في استعراضٍ تفصيليٍّ لاتِّجاهاتِ التَّنظيرِ في علمِ اجتماعِ الجريمةِ، وخلصت الورقةُ إلى عددٍ من النَّتائجِ أبرزُها: أنَّ الاتجاهاتِ النظريةَ التَّقليديةَ المُفسِّرةَ للجريمةِ، والسُّلوكِ الانحرافيِّ اعتمدت على المنهجِ العلميِّ التَّجريبيِّ، وتِقنياتِه،

وأساليبِه البحثيةِ المُتنوعةِ والمُتعددةِ، وهو ما أفادَ في تقديمِ أُطروحاتٍ نظريةٍ عميقةٍ؛ لفَهمِ الظَّاهرةِ الإجراميةِ والسُّلوكِ الانحرافيّ، وأوصت الورقةُ بالحاجةِ إلى تجديدٍ نظريٍّ في علم اجتماعِ الجريمةِ، يتناسبُ مع طبيعةِ التَّحوُّلاتِ التي عاشها، ويعيشُها مجتمعُنَا المعاصرُ، وبما يتناسبُ مع خُصوصيةِ هذه المجتمعاتِ، التي أضحت تعيشُ حياةً بملامحَ، وتفاصيلَ رقميةٍ جديدةٍ، وبما يسمحُ بفتحِ آفاقٍ رَحْبةٍ للدِّراساتِ في علم اجتماعِ الجريمةِ؛ لِلوُلُوجِ إلى العصرِ الرَّقميّ الجديدِ.

الكلمات المفتاحية: علمُ اجتماعِ الجريمةِ، الاتِّجاهاتُ النَّظريَّةُ الحديثةُ، النَّظريَّةُ في سُوسيولوجيا الانحرافِ.

المُقدِّمــة:

ذهبت الاتِّجاهاتُ النَّظريةُ في علمِ اجتماعِ الجريمةِ نحوَ فَهمِ، وتفسيرِ الجريمةِ : أسبابُها، ودوافعُها، وآثارُها المجتمعيةُ، ونتجَ عن تلك المحاولاتِ التَّفسيريةِ، والتَّصنيفيةِ العديدُ من الإسهاماتِ النَّظريةِ المُفسِّرةِ للسُّلوكِ الانحرافيِّ، وشهدت تلك النَّظرياتُ، والرُّؤى، والمداخلُ النَّظريةُ العديدَ من التَّطوراتِ التي تأثرت بالتَّغيراتِ الاجتماعيةِ، والاقتصاديةِ، والسِّياسيةِ التي شَهِدها المجتمعُ الإنسانيُّ في السَّنواتِ الأخيرةِ، ولاسِيَّما في ظِلِّ مجتمعٍ رقميٍّ انتشرت من خلالِهِ الجرائمُ السَّيبرانِيَّةُ بمُواصَفاتٍ مُستَحدَثَةٍ جديدةٍ.

وحاولت الاتِّجاهاتُ النَّظريةُ الحديثةُ في علمِ اجتماعِ الجريمةِ تطويرَ رُؤى نظريةٍ أكثرَ عمقًا، وفَهمًا للمُستجداتِ الحديثةِ التي طَرأت على الواقعِ المعاصرِ، وتميزت تلك الاتِّجاهاتُ بتقديمِ رُؤى جديدةٍ من جانبٍ، وتطويرِ رُؤى كلاسيكيةٍ من جانبٍ آخرَ، كالمَنظُورِ الثَّقافيِّ في تفسيرِ الجريمةِ، والانحرافِ الذي اتَّجهَ إلى الرَّبطِ التَّكامليِّ بينَ علم اجتماعِ الجريمةِ، وعلمِ الاجتماعِ الثَّقافيِّ، حيثُ يُحَاولُ علمُ اجتماعِ الجريمةِ توظيفَ المنظورِ الثقافيِّ في فَهمِ، وتفسيرِ الجريمةِ والانحرافِ، وينتجُ عن هذا التَّزاوُجِ علمُ الجريمةِ الثقافيُّ الذي يُوظِّفُ الأُطرَ النَّظريةَ السَّائدةَ، والمُستخدَمَةَ في الدِّراساتِ الثَّقافيةِ، وعلى وجهِ التَّحديدِ، يبحثُ علمُ الجريمةِ الثَّقافيُّ في الأُطرِ المفسرةِ، والدِّينامياتِ التَّجريبيةِ للثَّقافاتِ الفرعيةِ غيرِ المشروعةِ، والتَّجريمِ الرَّمزيِّ لأشكالِ الثَّقافةِ الشَّعبيةِ، والتَّوسُّطِ في بناءِ قضايا الجريمةِ ومكافحتِها، بالإضافةِ إلى ذلك، تشملُ مجالاتُ الدِّراسةِ في علم الجريمةِ الثَّقافيِّ الكشفَ عن أثرِ توظيفِ وسائلِ الإعلامِ الجماهيريةِ في التَّرويجِ، والنَّشرِ للجريمةِ، ومن ثَم، فالفضاءُ الثَّقافيُّ يلعبُ دَورًا مُؤثِّرًا في نشرِ الجريمةِ، ومكافحتِها في آنٍ واحد(Ferrell,1999;395) كذلك نظرياتُ ما بعدَ الحداثةِ، والنظريةُ النَّقديةِ التي تأخذُ بالنَّظرةِ الشَّاملةِ في دراسةِ مشكلاتٍ، وقضايا المجتمعِ(مدكور، ٢٠٢٠: ٣٩٠) وعلمُ

الاجتماعِ التَّفاعليُّ الذي ينهضُ على المنهجياتِ الإثنوغرافيةِ، والتَّحليلِ الإعلاميِّ النَّصيِّ، حيثُ يُسلِّطُ هذا التَّوجهُ الضَّوءَ على قضايا الصُّورةِ، والمعنى، والتَّمثيلِ في التَّفاعلِ بينَ الجريمةِ ومكافحتِها.

كذلك الحَالُ، اتَّجهتْ الرُّؤى النَّظريةُ في علم اجتماعِ الجريمةِ حديثًا نحوَ النَّقدِ، والخِطاباتِ الرَّاديكاليةِ حولَ الجريمةِ، والتي طَوَّرت خطًّا فكريًّا فريدًا في علم الجريمةِ المعاصرِ، وهو ما سَاهمَ في إعادةِ النَّظرِ في أبعادٍ جديدةٍ غيرِ مَدْروسةٍ في علم اجتماعِ الجريمةِ كالإرهابِ الرَّاديكاليِّ.

وهذا الاتِّجاهُ سَلَّطَ الضَّوءِ بشكلٍ أساسيٍّ على علم الجريمةِ الرَّاديكاليِّ، وخاصَّة في ظُروفِ ما بعدَ الحداثةِ(Pavlich,2019).

كما اهتمَ علمُ اجتماعِ الجريمةِ بالوُقوفِ على المبادئِ، والقضايا الرَّئيسةِ ذاتِ الصِّلةِ بفَهمِ أهميةِ المُساهماتِ النّسويةِ في علم الجريمةِ، والتَّفكيرِ في عَلاقتِهما الشَّاملةِ، وهو يقدمُ لمحةً عامَّة عن الرُّؤى النَّقديةِ التي قدمتها، أو دفعتها الحركةُ النِّسائيةُ، والتي يُمكنُ القولُ: إنّها استطاعت تقديمَ تفسيراتٍ سُيولوجيةٍ هامةٍ لعَلاقةِ النَّوعِ الاجتماعيِّ بالجريمة، وهو ما أسهمَ بدورِه في إحداثِ تطويرٍ نظريٍّ في علم اجتماعِ الجريمةِ من خلالِ تقديمِ منظوراتٍ نِسويةٍ مُفسرةٍ للجريمةِ والسُّلوكِ الانحرافيِّ، والتي انطلقت نحوَ فَهمِ المُمارساتِ التَّمييزيةِ في المجتمعِ المُعاصرِ(Gelsthorpe,2007).

وانطلاقًا من كُلِّ هذه التَّحليلاتِ السَّابقةِ التي تَعكِسُ أنَّ هناك اتجاهًا جديدًا، يتجاوزُ معاصرًا في الاتِّجاهاتِ النَّظريةِ المُفسرةِ للجريمةِ والسُّلوكِ الانحرافيِّ، جاءت هذه الورقةُ؛ لِتُقَدِّمَ عرضًا تَحليليًّا لمُجمَلِ هذه الاتِّجاهاتِ، وبما يفيدُ في تحقيقِ التَّراكمِ المعرفيِّ

في سُوسيولوجيا الجريمةِ والانحرافِ، وبما يَدعمُ تحليلاتِ وتفسيراتِ الدِّراساتِ الإمبريقيةِ، والتَّطبيقيةِ في علمِ اجتماعِ الجريمةِ.

ثانيًا: أهميةُ الورقةِ، ومُنطلقَاتُها الفِكريَّةُ:

يَشهدُ مجتمعُنا المعاصرُ تُغيُّراتٍ عديدةً، وتَوصيفاتٍ عِدةً لملامحِ المجتمعِ الذي نعيشُهُ، ونحيا فيه، إنَّه مجتمعُ الحداثةِ المتأخرةِ، أو الحداثةِ الانعكاسيَّةِ، إنَّه مجتمعُ الإشباعِ الرَّقميّ عبرَ الوسائطِ التُّكنولوجيةِ المتنوعةِ، والتَّطبيقاتِ الإلكترونيةِ، نحنُ نعيشُ في عصرِ الميديا الرَّقميةِ، حيثُ الصُّورةِ، والصَّوتِ، والفِيديو المُتدَاوَلِ عبرَ شبكاتِ التَّواصلِ الاجتماعيّ، وعبرَ الأقمارِ الصِّناعيةِ، وأصبحَ الإعلامُ الدُّوليُّ هو الفَاعِلُ الحقيقيُّ في تحريكِ المجتمعاتِ بدلاً من التَّنظيماتِ السِّياسيةِ(الباروني، ٢٠١٧: ٤٥). كُلُّ هذه التَّحولاتِ، والتَّغيراتِ ساهمت بشكلٍ، أو بآخرَ في تغييرِ تركيبةِ وشكلِ الجريمةِ، ومستوياتِ حِدَّتِها وتِقنياتِها، وهو ما تَبعَهُ من تغيرٍ في السُّلوكِ الانحرافيّ، ومن هُنا، كان الدَّافعُ وراءَ إجراءِ هذه الورقةِ البَّحثيةِ التي تَتَحدَّدُ أهميتُها على النَّحوِ التَّاليّ:

- تَكمُنُ أهميةُ الورقةِ البحثيةِ الرَّاهنةِ في كونِها تَتطرَّقُ إلى استعراضٍ تفصيليٍّ لمُجملِ الاتِّجاهاتِ النَّظريةِ الحديثةِ، والمعاصرةِ في علم اجتماعِ الجريمةِ، وهو ما يَدعمُ الأساسَ النَّظريَّ الذي تَنطلِقُ منه مجملُ الدِّراساتِ الأمبريقيةِ، والتَّطبيقيةِ في علمِ اجتماعِ الجريمةِ.
- تُفيدُ هذه الورقةُ في تقديمِ قراءةٍ سُوسيولوجيةٍ تَحليليةٍ مُعاصرةٍ لمُجمَلِ الاتِّجاهاتِ النَّظريةِ في علمِ اجتماعِ الجريمةِ، ومُحاولةِ الوُقوفِ على كفاءتِها الأمبريقيةِ في تفسيرِ قضايا المجتمعِ المُعَاصرِ، التي أصبحت بحاجةٍ ماسَّةٍ إلى أُطرٍ نظريةٍ حديثةٍ أكثرَ كفاءة وارتباطًا بواقعِ المجتمعِ وتَحوُّلاتِهِ.

- تَكمُنُ أهميةُ الورقةِ البَّحثيةِ الرَّاهنةِ فيما تُقدِّمُهُ من إضافةٍ معرفيةٍ، وعلميةٍ، ونظريةٍ لتُراثِ علمِ اجتماعِ الجريمةِ، لاسِيَّما مع الفقرِ المعرفيّ في مجالِ النَّظريةِ في سُوسيولوجيا الانحرافِ في مقابلِ الوَفرةِ إلى حدٍّ كبيرٍ في مجالِ الدِّراساتِ المَيدانيةِ، والتَّطبيقيةِ في هذا المجالِ.
- تُفيدُ النَّتائجُ التي تَستخلِصُها الورقةُ الرَّاهنةُ في الوُقوفِ على الفَجواتِ المعرفيةِ التي يُعاني منها التَّنظيرُ في مجالِ سوسيولوجيا الانحرافِ، وبما يفيدُ في إجراءتِ دراساتٍ مُستقبليَّةٍ؛ بقصدِ التَّجديدِ النَّظريَّ في علمِ اجتماعِ الجريمةِ، والاستشرافِ بالجرائمِ في المُجتمعِ المُعاصرِ.

وفي ضَوءِ أهميةِ الورقةِ الرَّاهنةِ، تَنطلِقُ الورقةُ من عددٍ من المُنطلقاتِ الفكريةِ المُستخلَصةِ من التُّراثِ النَّظريّ، والإمبريقيّ في علم اجتماعِ الجريمةِ، والتي تُعَدُّ الإطارَ الحاكمَ لمُجملِ تحليلاتِ الورقةِ، ونُوجزُها على النَّحو التَّاليّ:

- إنَّ التَّحليلَ النَّظريَّ في سوسيولوجيا الانحرافِ أمرٌ هامٌّ؛ لفهمِ التَّحولِ في مضمونِ، ومستوياتِ التِّقنياتِ الحديثةِ في مجالِ علم اجتماعِ الجريمةِ.
- يُفيدُ فَهمُ الاتِّجاهاتِ النَّظريةِ المُعاصرةِ، والحديثةِ في علم اجتماعِ الجريمةِ في صياغةِ نماذجَ تحليليةٍ تُستخدَمُ لتفسيرِ، وفَهمِ آلياتٍ تُشكِّلُ الجرائمَ المُستحدَثةَ في المجتمعِ الرَّقميّ الجديدِ.
- إنَّ صِياغةَ أُطرِ نظريةٍ مُعاصرةٍ وحديثةٍ في علم الاجتماعِ الانحرافيّ لا يعني تَجاهُل تام للاتّجاهاتِ الكلاسيكيةِ، وإنَّما إعادةُ قراءةٍ للاتِّجاهاتِ النَّظريةِ الكلاسيكيةِ للانطلاقِ نحوَ تفسيراتٍ مُعاصرةٍ للجريمةِ في المجتمعِ الرَّقميّ، وبما يَدعُمُ فَهْمَ أنماطِ الجريمةِ.

- وأصبحَ التَّحليلُ الجُغرافيُّ، والمَكانيُّ وسيلةً وأداةً مِحوريَّةً في فَهمِ، وتحليلِ أنماطِ الجريمةِ المعاصرةِ رغمِ كِلاسيكياتِهِ باستخدامِ أنظمةِ المَعلوماتِ الجُغرافيةِ، وبما يُفيدُ في رسمِ ملامحِ الجريمةِ في المستقبلِ، وصِياغةِ خرائطِ تَنبُؤيَّةٍ بالجريمةِ.

ثالثًا: مُشكلةُ الدِّراسةِ:

لقد تَمَّتْ صِياغةُ، وتطويرُ أكبرِ عددٍ من نظرياتِ تفسيرِ الفعلِ الإجراميّ من خلالِ البُحُوثِ الاجتماعيةِ في مجالِ الجريمةِ والانحرافِ، وخلصت هذه النَّظرياتُ عمومًا إلى أنَّ السُّلوكَ الإجراميَّ هو استجابةٌ طبيعيةٌ من الفردِ من النَّاحيةِ البُيُولُوجيةِ للظُّروفِ الاجتماعيةِ التي يَتعرَّضُ لها، والتي تَختلِفُ شِدَّتُهَا من سياقٍ إلى آخرَ، ومن الأمثلةِ على هذه النَّظرياتِ: نظريةِ المُخالطةِ الفَاصلةِ التي صَاغَهَا سيذرلاند، والتي تَدَّعِي أنَّ جميعَ السُّلوكياتِ الإجراميةِ قد تُعلِّمَتْ، وأنَّ عمليةَ التَّعلُّمِ تَتأثَّرُ بمدى اتصالِ الفردِ بالأشخاصِ الذين يَرتكبونَ جرائمَ، وكُلَّما زادَ عددُ الأفرادِ المرتبطينَ بهؤلاء الأشخاصِ، زاد احتمالُ تَعلُّمِهِ، وتَبنِيهِ للقيمِ والسُّلوكياتِ الإجرامية(الحربي، ٢٠١٦: ١٥٤-١٥٥). وفي هذا الصَّددِ أشارَ "بورديو" إلى الهَابيتوسِ الذي يَتشكَّلُ داخلَه الفردُ، ويَتعلَّمُ ويَكتسِبُ الكثيرَ من السُّلوكياتِ والمُمارساتِ، وهو ما أَسمَاهُ بورديو: الهَابيتوسَ الأولي من خلالِ الأسرةِ، والهابيتوسَ الثَّانويَّ من خلالِ المدرسة(عاشور، ٢٠٢٠: ٢٦٢). أما نظريَّةُ الأنومي، والتي تُظهِرُ أثرَ الأبنيةِ الاجتماعيةِ على تشكيلِ ملامحِ الانحرافِ(السيف، ٢٠١٦: ١٢٤) حيثُ تُشيرُ إلى أنَّ الإجرامَ يَنتجُ عن عجزِ الجاني عن تحقيقِ أهدافِهِ بوسائلَ مقبولةٍ اجتماعيًّا، وفي مُواجهةِ هذا العجزِ، من المُرجَّحِ أنْ يلجأَ الفردُ إلى أهدافٍ أخرى – ليس بالضَّرُورةِ مقبولةٌ اجتماعيًّا، أو قانونيًّا – أو إلى السَّعيِ لتحقيقِ الأهدافِ الأصليةِ بوسائلَ غيرِ مقبولةٍ. ومن النَّاحيةِ الأخرى، فإنَّ مفهومَ الثقافةِ الفرعيةِ الإجراميةِ هي مجموعةٌ بديلةٌ من القيمِ الأخلاقيةِ، والتَّوقعاتِ التي يُمكنُ للنَّاسِ أن يَتحوَّلُوا إليها إذا لم يتمكنوا من إيجادِ طُرُقٍ مقبولةٍ لتحقيقِ الأهدافِ التي حَدَّدها لهم المجتمعُ الأوسعُ يُمثِّلُ

تكاملاً بين نظرياتِ المخالطةِ الفاصلةِ ونظرياتِ أنومي، وقد تمَّ تطويرُ نظرياتِ الثَّقافةِ الفرعيةِ من دراساتِ عصاباتِ الجَانحين في المُدنِ الأميركيةِ، حيث تَبدأُ الثَّقافةُ الفرعيةُ وَوُجودُها من حيثُ ينتهي الكُلُّ الثَّقافيُّ للمجتمع(البسيوني، ٢٠١٩: ١٠٢) وقد اعترضَ عليه بعضُ علماءِ الاجتماعِ الذين يُنكِرُونَ وجودَ أيّ ثقافةٍ فرعيةٍ للجُنُوحِ بين الأقلِّ ثراءً، ويَزعُمُونَ أنَّ سُلوكَ العِصاباتِ هو في الواقعِ تعبيرٌ عن قيمِ الطَّبقةِ الدُّنيا الواسعةِ الانتشارِ التي تُؤكِّدُ على الصَّلابةِ والإثارةِ.

كذلك الحالُ، فهناك مجموعةٌ أُخرى من الاتِّجاهاتِ النَّظريةِ التي رفضت وُجودَ نظمِ قِيمٍ ثقافيةٍ فرعيةٍ. نظريةُ التَّحييدِ التي قَدَّمَها علماءُ الجريمةِ الأمريكيونَ ديفيد كريسي، وجريشام سايكس، وديفيد ماتزا التي صَوَّرت الجَانحينَ على أنَّهم أفرادٌ، يُؤيِدُونَ عُمومًا أخلاقَ المجتمعِ، ولكنَّهم قادرونَ على تبريرِ سُلُوكِهِم الجانحِ من خلالِ عمليةِ (تحييدٍ) حيثُ يتمُّ إعادةُ تعريفِ السُّلوكِ؛ لجعلِهِ مقبولاً أخلاقيًّا. أمَّا نظريةُ الضَّبطِ الاجتماعيّ، فأكَّدَت على الرَّوابطِ التي تنشأُ بينَ الجَاني، وجماعاتِ المجتمعِ التي يعيشُ فيها، ومؤسساتِهِ المختلفةِ، ورابطتِه بالمجتمع، وَوِفقًا لهذا الرَّأيِ، فإنَّ قُدرةَ الفردِ على مُقاومةِ المَيلِ إلى ارتكابِ الجريمةِ تتوقفُ على قُوَّةِ تَعلُّقِهِ بوالديه، واشتراكِهِ في الأنشطةِ التِّقليديةِ، وسُبُلِ التَّقدُّمِ، والتزامِهِ بالقيمِ الأخلاقيةِ التَّقليديةِ التي تَحظرُ السُّلوكَ المُنحرفَ. كذلك فإنَّ هناك عددٌ من المُتغيراتِ الاجتماعيةِ التي تَضبِطُ السُّلوكَ المُنحرِفِ، مثل: بناءِ الأسرةِ، والتَّنشئةِ الاجتماعيةِ، وجماعاتِ الرِّفاقِ، والضَّبطِ الذَّاتيّ(الفالح، ٢٠١٠: ٢٠٩) وعلى النَّقيضِ من ذلك، فإنَّ نظريةَ الوَصمةِ تُصوِّرُ الإجرامَ على أنَّهُ نتاجُ ردِّ فعلِ المجتمعِ تجاهَ الفردِ من انتهاكِ القَواعدِ القَانونيةِ، والتي تُعدُّ من قبيلِ الجزاءِ، ولهذا يَعتبرُها (شوهام) أداةً من أدواتِ الضَّبطِ الاجتماعيّ(حسن، ٢٠٢٠: ٣٣٠) وتَدَّعِي أنَّ الفردَ، بمجردِ إدانتِهِ بارتكابِ جريمةٍ يُوصَفُ بأنَّه مجرمٌ، وبالتَّالي يَكتسبُ هويةً جنائيةً، وما أنْ يعودَ إلى

المجتمعِ، فإنّه يَظلُّ يُعتَبرُ مُجرِمًا، وبالتَّالي يرفُضُهُ الأشخاصُ المُلتزِمُونَ بالقانونِ، ويَقبلُه جَانِحونَ آخرونَ، ولذلك مع مُرورِ الوقتِ، يُصبِحُ الجاني اجتماعيًّا على نحوٍ مُتزايدٍ في أنماطِ السُّلوكِ الإجراميّ، وأكثرَ ابتعادًا عن السُّلوكِ الملتزمِ بالقانونِ، ومن ثَمَّ، فالوصمةُ اتجاهٌ اجتماعيٌّ سلبيٌّ تِجاهَ الفردِ، وهي أنماطٌ: عامةٌ، وذاتيةٌ، وبنائيةٌ (هريدي، ٢٠١٩: ٣).

كذلك، كان ثَمَّة نظرياتٌ تتجهُ نحوَ فحصِ العَلاقةِ بينَ الجريمةِ، والعواملِ الاقتصاديةِ، ومنها نظريةُ بيكر (١٩٦٨) لاختبارِ العَلاقةِ بينَ العِقابِ من قِبلِ نظامِ العدالةِ الجنائيةِ والجريمةِ، حيثُ افترضَ (بيكر) والدِّراساتُ التَّجريبيةُ اللاحقةُ أنَّ العقابَ من قِبل نظامِ العدالةِ الجنائيةِ هو رادعٌ للجريمةِ. وبعبارةٍ أخرى، أكَّدتْ فرضيةُ (بيكر) أنَّ المجرمينَ عقلانيونَ، بمعنى أنَّهم يُقدِّرونَ تكاليفَ الجريمةِ مقابلَ الفوائدِ المحتملةِ التي يتوقعونَ أن يستمدوها من نشاطِهِم الإجراميّ، وفي الحالاتِ التي تكونُ فيها العُقوبةُ المُتوقَّعةُ على الجريمةِ أشدَّ وأكثرَ يقينًا من الفوائدِ المُتوقَّعةِ، تَميلُ الأنشطةُ الإجراميةُ إلى الانخفاضِ، في حينِ أنَّها تَزدادُ عندما يكونُ الردعُ أقلَّ حِدَّة(Mulamba,2020;4). ومن هُنا، يُمكنُنا القولُ: أنّ الاتجاهاتِ النَّظريةَ فسَّرت السَّلوكَ الإجراميَّ عمومًا في ضَوءِ أسبابٍ عِدةٍ منها: دوافعَ تحقيقِ مكاسبَ ماليةٍ، والفُرصِ التَّنظيميةِ، والاستعدادِ الشَّخصيّ للسُّلوكِ المنحرفِ، ولاشكَّ أنَّ الدَّافعَ مُستَمَدٌّ من الاحتمالاتِ أو التَّهديداتِ، والتي يُمكنُ أن تكونَ فرديةً أو مؤسسيةً. والفُرصةُ هي ارتكابُ الجريمةِ الماليةِ وإخفائِها، حيثُ يَستنِدُ ارتكابُ جريمةٍ على نحوٍ مُلائمٍ إلى المركزِ، والوُصولِ للهدفِ، في حينِ أنَّ إخفاءَ الجريمةِ على نحوٍ ملائمٍ يَقومُ على الاضمحلالِ، والفوضى والانهيارِ، فالرَّغبةُ تَنبعُ من الاختيارِ أو البراءةِ، حيثُ يَتعلَّقُ الاختيارُ بالهُويةِ، والعقلانيةِ والتَّعلمِ، في حينِ أنَّ البراءةَ تَتعلَّقُ بالتَّبرير(Gottschalk,2020;1) وتُؤكِّدُ معظمُ البُحُوثِ أنَّ العُدوانَ، والعُنفَ هما

استجاباتٌ مُكتَسَبَةٌ، وليست سماتٍ شخصيةً فِطريةً. يتمُّ تعلمُ العدوانِ، والعنفِ والانحرافِ من مجموعةٍ مُتنوعةٍ من المصادرِ، بما في ذلك الأسرةُ والأقرانُ، ومن خلال وسائلِ الإعلامِ، والإنترنتِ، وخاصَّة التِّلفزيونَ. ويزعمُ بيسكوب وكوزيك Biskup and Cozic أنَّ العديدَ من الأطفالِ الذين يَقتِلونَ قد تَعلَّمُوا بالعُنفِ من خلالِ مُشاهدةِ والديهِم، وعَمَّاتِهم، وأَعمامِهِم، وإخوتِهِم(Kratcoski, Dunn,2019;57).

أمَّا النَّظرياتُ الرَّاديكاليةُ في علمِ الجريمةِ فتُركِّزُ على السُّلطةِ، ووتَرسُّخِها في البنيةِ السِّياسيةِ، والاقتصاديةِ للمجتمعِ، وعلى وجهِ الخُصوصِ، تُفسِّرُ هذه النَّظرياتُ عمومًا الجريمةَ، والعدالةَ الجنائيةَ على حدٍّ سواء باعتبارِهما نِتاجًا جانبيًّا للرأسماليةِ، وتَستكشِفُ نُظمًا بديلةً يُمكِنُ أنْ تُولِّدَ عَلاقاتٍ اجتماعيةً أكثرَ انسجامًا. وتَميلُ النَّظرياتُ الرَّاديكاليةُ إلى النَّظرِ إلى القانونِ الجنائيِّ باعتبارِهِ أداةً، يُجبِرُ بها الأقوياءُ والأثرياءُ الفقراءَ على أنماطِ سُلوكٍ تُحافِظُ على الوضعِ الرَّاهنِ، وأحدُ هذه الآراءِ، وهو ما يُسمَّى بنظريةِ (صُنعِ السَّلام)، peacemaking" theory يَستنِدُ إلى فرضيةِ أنَّ العُنفَ يَخلُقُ العُنفَ، ويُجادلُ المُدافعونَ عن هذه النَّظريةِ بأنَّ سياساتِ العدالةِ الجنائيةِ تُشكِّلُ عُنفًا، تُقرُّه الدولةُ، يُولِّدُ العنفَ الإجراميَّ بدلاً من قمعِهِ. وهناك رأيٌ مُماثِلٌ تُمثلُهُ نظرياتُ الصِّراعِ التي ترى أنَّ الأقوياءَ يَسعُونَ إلى تحقيقِ مصالِحِهِم الذَّاتيةِ من خلالِ سَنِّ، وإنفاذِ القوانينِ الجنائيةِ، وَوِفقًا لنظريةِ الصِّراعِ، فإنَّ أصحابَ السُّلطةِ، والثَّروةِ هم أكثرُ عُرضَةً لطاعةِ القانونِ الجنائيِّ؛ لأنَّهُ يميلُ إلى خدمةِ مصالِحِهِم، وبالإضافةِ إلى أنَّهم أكثرُ قُدرةً من الفقراءِ على تَجنُّبِ التَّجريمِ عندما يَنتهِكُونَ القَانونَ(Trombley,2019).

على الجانبِ الآخرِ، لا أحدَ ينكرُ أهميةَ النظرياتِ الإيكولوجيةِ التي ركَّزت على تأثيرِ تنظيمِ الأَحياءِ على النَّشاطِ الإجراميِّ، وقد وَجدَ البَاحثونَ أنَّ الأحياءَ الفقيرةَ ـ حيثُ تنتقلُ الأسرُ في كثيرٍ من الأحيانِ من موقعٍ إلى آخرَ ـ تَميلُ إلى أنْ تكونَ معدلاتُ

الجريمةِ فيها أعلى، ويُفسِّرُ المنظرون الإيكولوجيون بأنَّ ذلك ناجمٌ عن عجزِ سُكَّانِ الأَحياءِ؛ بسببِ الظُّروفِ المعيشيةِ الصَّعبةِ لحياتِهم، عن التَّنظيمِ بفعاليةٍ لتحقيقِ أهدافِهم.

وفي ضَوءِ العرضِ والتَّحليلِ السَّابق، يُمكنُنا القولُ: إنَّ هناك عددًا من النَّظرياتِ التي هَيمَنَتْ على الأبحاثِ السُّوسيولوجية في مجالِ الجريمةِ، والانحرافِ على مدى العُقُودِ العديدةِ الماضيةِ، من أبرزِها: نظريةُ الضَّبطِ، والتَّعلُّمِ، والمُخالطةِ الفاصلةِ، وغيرِها (Burt,2020;43) واستطاعت تلك النَّظرياتُ تقديمَ العديدِ من التَّفسيراتِ وراءَ التَّبايُنِ الفرديِّ، والمجتمعيِّ في ارتكابِ السُّلوكِ الإجراميِّ.

وتَتحدَّدُ مشكلةُ الدِّراسةِ في محاولةِ الوُقوفِ على الاتِّجاهاتِ النَّظريةِ الحديثةِ، والمعاصرةِ في علمِ اجتماعِ الجريمةِ؛ بقصدِ تصنيفِ تلك الاتجاهاتِ، والوُقوفِ على فعاليةِ هذه الاتَّجاهاتِ في تفسيرِ الجرائمِ المُستحدَثةِ، والسُّلوكِ الإجراميِّ، ولاسِيَّما مع التَّطوُّراتِ الذي شَهِدتها مُجتمَعاتُنا المُعاصِرةُ، وأَنتجَتْ بدَورِها جرائمَ بمُواصَفاتِ العصرِ الذي نعيشُ فيهِ، ومن ثَمَّ تُحاوِلُ الدِّراسةُ الرَّاهنةُ تسليطَ الضَّوءِ على مُجمَلِ الاتِّجاهاتِ النَّظريَّةِ الحديثةِ، والمُعاصِرةِ في تفسيرِ السُّلوكِ الانحرافيِّ. ويتفرعُ من مشكلةِ الدِّراسةِ عددٌ من التَّساؤُلاتِ التي تُحاوِلُ الدِّراسةُ الإجابةَ عليها:

١. ما التَّطوُّرُ الذي شَهِدَه مفهوما الجريمةِ والانحرافِ في تُراثِ سُوسيولوجيا الانحرافِ؟

٢. ما أهمُّ الاتِّجاهاتِ النَّظريةِ المُفسِّرةِ للسُّلوكِ الإجراميِّ؟ وما فعاليةُ تلك الاتِّجاهاتِ في تفسيرِ السُّلوكِ الإجراميِّ في المجتمعِ المُعاصِرِ؟

٣. ما طبيعةُ القضايا المجتمعيةُ المعاصرةُ في الاتِّجاهاتِ البَحثيةِ الحديثةِ في سُوسيولوجيا الانحرافِ؟

٤. ما أهمُّ الفجواتِ الابستمولوجيةِ، والمنهجيةِ في الاتِّجاهاتِ النَّظريةِ في علمِ اجتماعِ الجريمةِ؟

رابعًا: أهدافُ الورقةِ، وأُسلوبُ التَّحليلِ، والمُعالَجةِ:

انتهجتْ الورقةُ الرَّاهنةُ الأُسلوبَ التَّحليليَّ التَّفكيكيَّ من خلالِ استعراضٍ تفصيليٍّ لأهمِّ الاتِّجاهاتِ النّظريةِ المُفسِّرةِ للجريمةِ، والسُّلوكِ الانحرافيِّ؛ لفَهمِ مضمونِ الاتِّجاهاتِ النّظريةِ المُعاصِرةِ، والحديثةِ في علمِ اجتماعِ الجريمةِ، ومدى قُدرتِها على تفسيرِ السُّلوكِ الإجراميِّ في المُجتمعاتِ المُعاصرةِ التي تَشهَدُ العديدَ من التَّحوُّلاتِ، والتَّغيُّراتِ المُتسارِعةِ، ومن ثَم، تَستهدِفُ تلك المُحاولةُ الوُقوفَ على مدى فعاليةِ، وكفاءة، تلك الاتِّجاهاتِ النَّظريةِ في تفسيرِ السُّلوكِ الانحرافيِّ، والوُصولِ في نهايةِ الورقةِ إلى عددٍ من النَّتائجِ، والاستخلاصاتِ التي تُفيدُ في تطويرِ تلك الأُطروحاتِ، والاتِّجاهاتِ النَّظريةِ في تحليلِ، ودراسةِ الجريمةِ والانحرافِ.

خامسًا: تَطوُّرُ مفهومي الجريمةِ والانحرافِ:

يبدو للوهلةِ الأُولى أنَّ تعريفَ الجريمةِ يُعدُّ من البساطةِ بما فيه الكِفايةِ، حيثُ تُعدُّ الجريمةُ ظاهرةً اجتماعيةً، تَتشكَّلُ داخلَ الفضاءِ الاجتماعيّ(بوقلمون، ٢٠٢٠: ١٠٨) بل، وتُعدُّ الجريمةُ من أخطرِ الظَّواهرِ الاجتماعيةِ تهديدًا للإنسانِ، وأمنِهِ الشَّخصيّ والمُجتمعيّ(الرشيدي، ٢٠١٧: ٣١٣). إضافةً إلى ذلك، تَتعايَشُ الجريمةُ، وتُعاصِرُ الإنسانَ بمُختَلَفِ مراحلِ حياتِهِ الإنسانيَّةِ(عثمان، ٢٠١٥: ١٤٥). وقد دعا (بول تابان) إلى تعريفِ الجريمةِ بأنَّها مجموعُ الأعمالِ التي تُعتَبرُ (انتهاكًا للقانونِ الجنائيّ)؛ بحُجَّةِ أنَّ القانونَ الجنائيَّ يُجسِّدُ (معاييرَ السُّلوكِ) التي تُحدِّدُ السُّلوكَ المَقبولَ، والمنحرفِ في أيِّ مجتمعٍ، ويُؤدِي استخدامُ هذا النَّهجِ إلى عددٍ من المشاكلِ، فالقوانينُ الجنائيةُ ليست ثابتةً، أو دائمةً في أيِّ مجتمعٍ.

وفي القرنِ العشرينَ، سَنَّتْ جميعُ المُجتمعاتِ الغربيةِ تقريبًا تشريعاتٍ، أو عَزَّزتْ الجزاءاتِ القائمةَ ضِدَّ استخدامِ بعضِ المُخدِراتِ، وفي الفترةِ نفسِها، أُلغى معظمُ الجزاءاتِ المفروضةِ على الإجْهاضِ في ظِلِّ ظُروفٍ معينةٍ (باستثناءِ جمهوريةِ أيرلندا). أما في بريطانيا، قام تَحالُفُ من النِّسويات من الطَّبقةِ المتوسطةِ، والنِّقابيينَ الذُّكورِ بحملةٍ ناجحةٍ ضِدَّ قوانينِ الأمراضِ المُعدِيةِ التي تُجَرِّمُ بعضَ النِّساء البَغايا، وفي أمريكا في القرنِ العشرينَ، اجتمع تَحالفٌ آخرُ من نساءِ الطَّبقةِ المتوسطةِ، وغيرِها؛ لمُناهَضةِ التَّمييزِ ضدَّ المرأةِ، وهو ما يعني أنَّ القانونَ الجنائيَّ يُمكِنُ أنْ يتغيرَ بضُغُوطٍ اجتماعيةٍ، وسياسية(Heidensohn,1989;86-87) مِمَّا يُؤثِّرُ على تعريفِ الجريمةِ ذاتِها.

كذلك الحالُ في وقتِنا المُعاصِرِ، نَجِدُ أنَّ الثَّابتَ قليلٌ، والمُتغيِّرَ كثيرٌ، وهو ما يَنعكِسُ على مفهومِ الجريمةِ التي تُعْرَفُ اجتماعيًّا بأنَّها كُلُّ انحرافٍ عن المعاييرِ، والضَّوابطِ الجمعيةِ للسَّلوكِ(الصادق، ٢٠١٥: ٨١).

وإذا كانت القوانينُ الجنائيةُ تُشكِّلُ (معاييرَ سُلُوكٍ) في مجتمعٍ ما، يجبُ أنْ تَتغيَّرَ بحُكمِ تعريفِها؛ لتَعكِسَ التَّغيراتِ الاجتماعيةَ، وفي بعضِ الأحيانِ، يكونُ مصدرُ التَّغييرِ تُكنولوجيًّا، فقد أتاح إدخالُ، ونُموُّ مِلكيةِ السَّياراتِ مجالاً هائلاً للسُّلوكِ الإجراميّ: من الاستيلاءِ على السَّياراتِ، والقيادةِ الخطرةِ التي تَتسبَّبُ في الموت، وقد صَاحبَ ذلك مجموعةٌ من القوانينِ، واللَّوائحِ المتعلقةِ بسرعةِ المَرْكباتِ، واستخدامِها، ووقوفِها. ولا تُثيرُ جرائمُ السَّياراتِ نفسَ القلقِ العام الذي تثيرُهُ جرائمُ القتلِ، أو الجرائمُ الجنسيةُ على سبيلِ المثالِ، وقد حَاولَ علماءُ الاجتماعِ التَّغلُّبَ على بعضِ هذه الصُّعوباتِ، فعلى سبيلِ المثالِ: اقترحَ (سيذرلاند) تصحيحاتٍ؛ لتَحيُّزِ القانونِ الجنائيّ ضِدَّ الفقراءِ، ولصالحِ المُمارسَاتِ الجيدةِ(Heidensohn,1989;87).

وأَدَّى هذا النَّهجُ إلى إجراءِ دراساتٍ رئيسيةٍ عديدةٍ للسلوكِ الإجراميّ على هامشِ السُّمعةِ السَّيئةِ: تعاطي المُخَدِراتِ، والبغاءِ، وأنماطِ الحياةِ المنحرفةِ الأخرى، ويتعينُ على المرءِ بعد ذلك أنْ يطرحَ أسئلةً رئيسيةً، مثل: (مَنْ يَعرِفُ هذا السُّلوكَ بأنَّه منحرفٌ؟ ولماذا؟) وقد استكشفت دراساتُ علمِ اجتماعِ الجريمةِ، وعلمِ الاجتماعِ القانونيّ، وقَدَّمَتْ قوانينَ لتحديدِ، وحسمِ هذه المسائلِ.

وفي الجانبِ الآخرِ، فإنَّ النَّظريةَ التَّقليديةَ في تفسيرِ الجريمةِ، والانحرافِ تنظرُ إلى الانحرافِ باعتبارِه محاولةً من الإنسانِ؛ للوُصولِ إلى لَذَّةٍ ما نتيجةَ سُلوكٍ لا شعوريّ هدفُهُ التَّعويضُ، وذلك انطلاقًا من المَنظورِ السَّيكولوجيّ القائمِ على نظريةِ اللَّذةِ عندَ بتنامَ، فهو سُلوكٌ خاطئٌ من الفردِ أثناءَ تحقيقِ الأهدافِ الاجتماعيةِ(الحارثي، ٢٠١٨: ١٩٩) في حينِ رأت النَّظريةُ البيولوجيةُ عندَ لمبروزوَ، أنَّ الانحرافَ سُلُوكٌ شَاذٌّ، يَرتَكِبُهُ المُنحَرِفُ؛ نتيجةَ سماتٍ وراثيةٍ مُنذُ الوِلادةِ. أمَّا المنظورُ السُّوسيولوجيُّ في تعريفه للانحرافِ، يُلخِّصُهُ ميرتون، والذي يرى أنَّ الانحرافَ هو انتهاكٌ للمعاييرِ الثَّقافيةِ التي اتَّفقَ عليها المُجتَمعُ(هلال، ٢٠٠٢: ٢٣٩).

وفي الوقتِ الرَّاهنِ، نجدُ أنَّ التَّعريفاتِ، والتَّحليلاتِ أَوْلَتْ جُلَّ اهتمامِها حولِ الجريمةِ الإلكترونيةِ التي تُعتبرُ من أبرزِ سِماتِ العصرِ التِقنيّ، والمعلوماتيّ الذي نعيشُ فيه، حيثُ يُوظِّفُ المجرمُ الشَّبكةَ المعلوماتيةَ توظيفًا مُخالِفًا للنِّظامِ (اليحيى، ٢٠١٣: ٢٥٣) حيثُ تَعتمِدُ تلك الجرائمُ على استخدامِ طُرقٍ، وأساليبَ احتياليةٍ من خلالِ التَّلاعُبِ بالبرامجِ الإلكترونيةِ، وبما يُسهِّلُ الاحتيالَ المعلوماتيَّ(العزى، ٢٠١٧: ١٤٤). وعلى هذا الأساسِ، أصبحتْ تلك الجرائمُ مُهدِّدًا أَسَاسيًّا للأمنِ القوميّ؛ بسببِ مهاجمةِ أنظمةِ البياناتِ الأساسيَّةِ، سواءً: الدِّينيةِ، أو العسكريَّةِ، أو الاقتصاديَّةِ، ولهذا يُعتَمَدُ بشكلٍ أساسيٍّ على البرمجياتِ الخبيثةِ، ونشرِ الفَيروساتِ، واختراقِ الخُصوصيَّاتِ(طاهر،

٢٠١٨: ١٣٣). ومن ثَم، فقد تَطوَّرتْ الجرائمُ في عصرِنا الرَّاهنِ بشكلٍ كبيرٍ، وأَضْحتْ الجرائمُ المعلوماتيةُ، والجرائمُ الإلكترونيةُ، والجرائمُ الافتراضيةُ، والجرائمُ المُستَحدَثةُ التي تَتنوَّعُ ما بينَ جرائمِ النَّصبِ والتَّجسُّسِ، وجرائمِ الدِّعارةِ الإلكترونيةِ، وتزويرِ بطاقاتِ الإئتمانِ، وانتحالِ الهُويةِ...إلخ الأكثرَ انتشارًا وظُهُورًا في مجتمعاتِنا المُعاصِرَةِ(طاهر، ٢٠١٨: ١٤٢).

سادسًا: رَوَافِدُ وإِرْهَاصَاتُ الاتِّجاهاتِ المُعاصرةِ في علمِ اجتماعِ الجريمةِ:

إنَّ التَّحليلَ المتأنيَّ للتُّراثِ النَّظريّ في علم اجتماعِ الجريمةِ المُتعلّقِ بتفسيرِ الجريمةِ، والسُّلوكِ الانحرافيّ يُلاحِظُ أنَّ هناك ثلاثَ مراحلَ مَرَّتْ بها الاتجاهاتُ النظريةُ في علم اجتماعِ الجريمةِ، لَخَّصت هذه الاتجاهاتُ مجملَ التَّوجُّهاتِ النظريةِ في علمِ اجتماعِ الجريمةِ، وتطورِها من التَّفسيرِ الفلسفيّ، والاقتصاديّ، والجُغرافيّ، والبيولوجيّ. إجمالاً، نَستعرِضُ تلك الاتِّجاهاتِ، والمراحلَ على النَّحْوِ التَّاليّ(هلال، ٢٠٠٢: ٢٣٥-٢٣٦):

١. الاتِّجاهاتُ التَّقليديَّةُ:

هي الاتِّجاهاتُ النَّظريةُ التي أخذت المَنْحَى المُحافِظُ في علم اجتماعِ الجريمةِ، وهي تلك النَّظرياتُ التي أَرْست، وأكَّدتْ على ضَرورةِ الاستقرارِ والتَّوازُنِ في المُجتمعِ، وتحليلِ البُعدِ الثَّقافيّ، والاجتماعيّ المُرتبِطِ بالجريمةِ، وتفسيرِ السُّلوكِ الانحرافيّ، ومن أبرزِ هذه الاتِّجاهاتِ: المُدخلُ الثِّقافيُّ، والمُدخلُ اللامعياريّ، والمُدخلُ الأيكولوجيّ، والاجتماعيّ، والنَّفسيّ.

وفي إطارِ اهتمامِ الاتجاهاتِ النظريةِ في علم اجتماعِ الجريمةِ بتفسيرِ السّلوكِ المنحرفِ، تُعدُّ المدرسةُ الجغرافيةُ من أوائلِ المدارسِ العلميةِ المُفسِّرةِ للسلوكِ الانحرافيّ، من خلالِ أعمالِ (كيتلية وجيري) والعديدِ من منظري المدرسةِ الجغرافيةِ، وقد كانَ

الاهتمامُ في تلك المدرسةِ محصورًا حولَ توزيعِ الجرائمِ على المناطقِ الجغرافيةِ. كذلك جاءت المدرسةُ الاقتصاديةُ بزعامةِ ماركس وانجلز؛ لتضعَ فرضياتٍ علميةً مُفسِّرةً للسّلوكِ الانحرافيّ، فالانحرافُ ـ وفقًا لهذه المدرسةِ ـ هو نتيجةٌ مباشرةٌ لعَلاقاتِ الإنتاجِ في النِّظامِ الرَّأسماليّ المُستَغَلِّ، حيث خلص ماركس إلى أنَّ هناك تَشابُهًا في الجرائمِ المُرتَكَبَةِ في المجتمعاتِ الرَّأسماليةِ، وهي مُترسِّخَةٌ في النِّظامِ الاقتصاديّ للمجتمعِ. وفي ظِلِّ مُناخٍ علميٍّ مُزدَهِرٍ ظهرَ الاتِّجاهُ البيولوجيُّ بزعامةِ لمبروزو؛ ليفسرَ السُّلوكَ الانحرافيَّ على أساسٍ فيزيقيةٍ وتكوينيةٍ، واضعًا في اعتبارِهِ السِّماتِ، والصِّفاتِ الجسديةَ التي يُولَدُ بها الفردُ، والتي تَنعكِسُ فيما بعد على سُلوكياتِهِ المنحرفةِ، حيث انشغلَ لمبروزو بالخَصائِصِ التَّشريحيةِ، والعقليةِ، والنَّفسيةِ للمجرمِ، وَوَضْعِ النّموذجِ الإجراميّ المثاليّ ذي السِّماتِ الخَمْسِ، ومن ثَم، استطاعَ الاتِّجاهُ البيولوجي تفسيرَ الجريمةِ ـ ليس في ضَوءِ متغيراتٍ اجتماعيةٍ: كالطَّبقةِ، والعِرقِ، والتَّعليمِ، والدَّخلِ ـ وإنَّما تفسيرُ السُّلوكِ الانحرافيّ في ضَوءِ الأصلِ البيولوجيّ، والجسميّ للشّخصِ المنحرفِ، ولاشكَّ أنَّ الاتجاهَ النَّفسيَّ في هذا الصَّددِ هو امتدادٌ بشكلٍ، أو بآخرَ للاتِّجاهِ البيولوجيّ، حيث نظرياتِ التَّحليلِ النَّفسيّ عندَ فرويد، وتحليلِ العواملِ المؤثرةِ في نُموِّ الشَّخصيةِ، وتطورِها منذُ مرحلةِ الطُّفولةِ، وانعكاساتِها على صحةِ الفردِ النَّفسيةِ والعقليةِ. أما الاتِّجاهُ الاجتماعيُّ في تفسيرِ الجريمةِ والانحرافِ، فكان أكثرَ اتساعًا وتَنوُّعًا، واعتبرَ الجريمةَ ظاهرةً ذاتَ أبعادٍ اجتماعيةٍ(البعدوي، ٢٠١٤: ٢٩). فكانَ مُدخلُ اللامعياريةِ عندَ إميل دوركايم، أو ما أَسمَاهُ بحالةِ الأنومي(أحمد، ٢٠١٧: ١١)، حيثُ يَنجُمُ عن الاضطرابِ المعياريّ خللٌ في التَّوازنِ الاجتماعيّ(رمضان، ٢٠١٩: ٧٧). هذا، وقد استخدمَ دوركايم هذا المفهومَ كأداةٍ نظريةٍ؛ لتحليلِ السُّلوكِ الإنسانيّ عمومًا، والانحرافيّ على وجهِ الخُصوصِ، وطَبَّقَ نظريَتَهُ هذه في دراستِهِ الشَّهيرةِ عن الانتحار، كذلك استكملَ روبرت ميرتون أفكارَ دوركايم حولَ

اللامعياريةِ، وطَوَّرَ عليها في دِرَاسَاتِهِ للانحرافِ في المجتمعِ الأمريكيّ، في حينِ رأى دوركايم أنَّ اللامعياريةَ تُعدُّ حالةً طارئةً ظهرت نتيجةَ التَّغيُّرِ، والتَّحوُّلِ السَّريعِ الذي مَرَّ به المجتمعُ، وتَرتَّبَ عليه اضطرابٌ للنسقِ القِيميّ والمعياريّ، فإنَّ ميرتون رأى أنَّ اللاميعاريةَ مَرجِعُها إلى التَّناقُضِ المُتأصِّلِ في البنيةِ الثَّقافيةِ والاجتماعيةِ، ومدى مشروعيةِ الوسائلِ التي يَعتمِدُ عليها أفرادُ المجتمعِ في تحقيقِ أهدافِهِم، ونَجَاحَاتِهِم (هلال، ٢٠٠٢: ٢٤٤-٢٤٦). أمَّا (سيذرلاند) فَقَدَّمَ نظريَتَهُ حولَ الاختلاطِ التَّفاضُليّ، والتى ترى أنَّ انخراطَ الفردِ في سُلوكٍ انحرافيٍّ يتمُّ من خلالِ عمليةٍ مُتتابِعةِ المراحلِ، وكُلُّ مرحلةٍ تُفضِي إلى أخرى، فالسُّلوكُ الانحرافيُّ يتمُّ تَعلُّمُهُ بالاتِّصالِ والتَّقليدِ، ويتمُّ توجيهُ المُيولِ، وتبريرُ السُّلوكياتِ والتَّصرُّفاتِ، ويصبحُ الفردُ مجرمًا عندما تَتغلَّبُ عواملُ مُخالَفةِ النُّصوصِ القانونيةِ على عواملِ احترامِ النُّصوصِ القانونيةِ، وهو جوهرُ الاختلاطِ التّفاضُليّ، فالانحرافُ يحدثُ باتصالِ الشَّخصِ بنماذجَ إجراميةٍ مع غيابِ النَّماذجِ السَّويَّةِ، والاختلاطُ التَّفاضُليُّ يتنوعُ حسبَ تكرارِهِ، ومدتِهِ، وأسبقيتِهِ، وعمقِهِ(هلال، ٢٠٠٢: ٢٧١). أما نظريةُ التَّقليدِ بزعامةِ (جابريال تارد) فقد انصبَّ تركيزُهُ على مُتغيِّرِ المحاكاةِ الاجتماعيةِ، فالإنسانُ حينما يَتصرَّفُ، فإنَّما يَتصرَّفُ مُقلِّدًا لِمَثَلٍ احتذى به في سُلُوكِهِ هذا، أي أنَّ الفردَ يقلِّدُ غيرَه مِمَّنْ يَتفاعَلُ معهم(غنو، ٢٠١٧: ٣٥).

وحاولت الاتِّجاهاتُ المعاصرةُ في تفسيرِ الجريمةِ والانحرافِ الاستفادةَ من الاتِّجاهاتِ النَّظريةِ التَّقليديةِ، وكانت نظرياتُ ميرتون في الاتجاهِ الاجتماعيّ من أبرزِ النَّظرياتِ التي استقى منها المنظرون والباحثون الكثيرَ من المَقولاتِ، والمُنطلقَاتِ النَّظريةِ، وخاصة مفهومي الوظائفِ الظَّاهرةِ، والوظائفِ الكامنةِ التي اعتبرها نظرياتٍ متوسطةَ المدى(زيادة، ٢٠١٤: ٦٩). كذلك، فإنَّ مفهومَ وفكرةَ اللامعياريةِ تمَّ تطويرُها في ظِلِّ التَّغيراتِ التي شَهِدَها المجتمعُ المُعاصِرُ؛ لتُصبحَ نظرياتِ الضَّغطِ والتَّوتُّرِ، وهناك

من حللِ الواقعِ الاجتماعيّ الاقتصاديّ، وضُغوطِهِ، فانطلقَ نحوَ صِياغةِ تَوجُّهٍ نظريٍّ أَسمَاهُ بنظريةِ الحرمانِ، ونظريةِ الحرمانِ النِّسبيّ.

٢. الاتِّجاهاتُ النَّقديَّةُ المُعاصِرَةُ:

وهي الاتِّجاهاتُ النَّظريةُ التي ظهرت كردِّ فعلٍ للاتجاهاتِ التَّقليديةِ في تفسيرِ الجريمةِ، والسُّلوكِ الانحرافيّ، وحاولت تلك الاتجاهاتُ تَجاوُزَ المساوئَ، والسلبياتِ، والإشكالاتِ النَّظريةَ التي وقعت فيها الاتَّجاهاتُ التقليديةُ المُحافِظَةُ، وحاولت الاتجاهاتُ النَّقديةُ طَرْحَ رُؤى، وتفسيراتٍ نظريةٍ تختلفُ بشكلٍ كبيرٍ عن الاتِّجاهِ الكلاسيكيّ، ومن ثَم، نَجِدُ أنَّ أبرزَ الاتِّجاهاتِ النقديةِ في هذا التَّوجُّهِ كان الاتجاهَ الصِّراعيَّ الجديدَ، والاتِّجاهَ الرَّاديكاليَّ، والاتِّجاهَ الظَّاهراتيَّ الفينومينولوجيّ.

- **النَّظريَّاتُ الرَّاديكاليَّةُ في علمِ اجتماعِ الجريمةِ:**

بشكلٍ عامّ، تُؤكِّدُ نظرياتُ الصِّراعِ في علم الجريمةِ أنَّ هناك عَلاقةً عكسيةً بينَ القُّوةِ السِّياسيةِ والاقتصاديةِ، وتوزيعِ معدلاتِ الجريمةِ، وبعد ذلك، فَسَّرتْ النَّظرياتُ الرَّاديكاليةُ في سُوسيولوجيا الانحرافِ الجريمةَ عمومًا من حيثُ الآثارِ المُحبِطةِ للنِّظامِ الاقتصاديّ الرَّأسماليّ، مع التَّركيزِ بشكلٍ خاصّ على الاقتصادِ السِّياسيّ للرَّأسماليةِ المتأخرةِ(Arrigo& Bernard,1997;39) .

وبعدِ ذلك، يُركِّزُ علمُ الجريمةِ في حالاتِ الصِّراعِ على البناءِ الاجتماعيّ، فعلماءُ الجريمةِ الرايديكاليون يقترحون في حالاتِ الصِّراعِ (نظريةً بنيويةً)؛ لأنَّ الأسبابَ الرَّئيسيةِ للجريمةِ تَتعلَّقُ بخصائصِ مجتمعاتٍ بأكملِها، وليس بخصائصِ الأفرادِ، أو الجماعاتِ داخلَ تلك المجتمعاتِ. فالنَّاسُ يميلون إلى التَّصرُّفِ بطُرُقٍ، تَتَّسِقُ مع قِيَمِهِم الأخلاقيةِ، ومصالِحِهم الاقتصاديةِ، وأنَّ قِيمَهُم الأخلاقيةَ تميلُ إلى أنْ تَتشكَّلَ من خلالِ مصالحِهم

الاقتصاديةِ، وأنَّ مصالحَهم الاقتصاديةَ تميلُ إلى أنْ تتشكَّلَ من خلالِ موقِعِهم في البناءِ الاجتماعيّ. كُلُّ هذه النَّتائجِ تُؤكِّدُ على أنَّ السُّلوكياتِ الفرديةَ تميلُ إلى أنْ تكونَ مُتَّسِقَةً مع المصالحِ (Arrigo& Bernard,1997;41).

ومن ثَم، فإنَّ النَّاس يُحاوِلُون تعزيزَ قِيمِهم، ومصالِحِهم، والدِّفاعِ عنها من خلالِ التَّأثيرِ على التَّشريعِ الرَّسميّ للقوانينِ الجنائيةِ وإنفاذِها، وهذا ينطوي بالضَّرورةِ على عمليةِ صراعٍ، وتسويةٍ مع أشخاصٍ آخرينَ، يحاولون تعزيزَ قِيمٍ، ومصالحِ مختلفةٍ، أو متعارضةٍ، والدِّفاعِ عنها، ومن الصَّعبِ التَّنبؤُ بنتائجِ هذه العمليةِ المُتعلِقةِ بالنِّزاعِ، والحُلولِ التَّوفُّيقِيَّةِ في حالاتٍ فرديةٍ، ولكنَّ نظريةَ الصِّراعِ تُؤكِّدُ على المستوى الكُليّ وُجُودَ نمطٍ واسعٍ، فالقانونُ الجنائيُّ يميلُ إلى حمايةِ القِيمِ، والمصالحِ، والدِّفاعِ عنها بما يتناسبُ بشكلٍ مباشرٍ مع القُّوةِ السِّياسيةِ والاقتصاديةِ لمن يَحمِلُون تلك القيمَ والمصالحَ. ونتيجةً لذلك، يَجِدُ الأشخاصُ الذين تَزيدُ قُوتُهم السَّياسيةُ والاقتصاديةُ أنَّ عددًا أقلَّ من أفعالِهم يُعرَفُ رسميًّا على أنَّه إجراميٌّ، في حين، يجدُ الأشخاصُ الأقلُّ قوةً سياسيةً، واقتصاديةً أنَّ المزيدَ من أفعالِهم يتمُّ رسميًّا التَّعاملُ معها على أنَّها إجراميةٌ، ومن ثَم، يُركِّزُ علمُ الجريمةِ الراديكاليُّ على الطِّبقةِ الاجتماعيةِ، والبناءِ الطَّبقيّ؛ لتفسيرِ الجريمةِ، وشرحِها في نهايةِ المطافِ. وتُمثِّلُ متغيراتُ الطَّبقةِ الاجتماعيةِ المحدداتِ الرَّئيسيةَ التي يَرسِمُ من خلالها الرَّاديكاليون عَلاقاتٍ استنتاجيةً، وسببيةً بينَ الاقتصادِ السَّائدِ، وتأثيرِهِ على الحياةِ الاجتماعيةِ الرُّوتينيةِ.

إذن، يُمكِنُ اعتبارُ علمِ الجريمةِ الرَّاديكاليّ شكلاً من أشكالِ علمِ الجريمةِ الصِّراعيّ، ويتحدثُ علمُ الجريمةِ الصِّراعيُّ عمومًا عن السُّلطةِ الاقتصاديةِ والسِّياسيَّةِ، ولكنَّهُ لا يَتضمَّنُ أيَّ تأكيداتٍ عن كيفيةِ اكتسابِ تلك السُّلطةِ، أو الاحتفاظِ بها. وتؤكدُ النَّظريةُ الرَّاديكاليةُ أنَّ القُّوةَ السِّياسيةَ والاقتصاديةَ تقومُ في نهايةِ المطافِ على مِلكيَّةِ

وسائلِ الإنتاجِ، ويَفترِضُ علمُ الجريمةِ الصِّراعيُّ ضمنًا أنَّ السَّلطةَ يُمكِنُ توزيعُها على نحوٍ غيرِ مُتكافئٍ حتى في المجتمعاتِ التي تَملُكُ وسائلَ الإنتاجِ بشكلٍ مُشتَرَكٍ(Arrigo& Bernard,1997;41).

يُشيرُ علمُ الجريمةِ الصِّراعيِّ بشكلٍ عامٍّ إلى أنَّ المالَ، والمكانةَ، والسُّلطةَ هي أهدافٌ يسعى إليها الأفرادُ والجماعاتُ في صِراعِهم مع الأفرادِ والجماعاتِ الأخرى في المجتمعاتِ، ويرى منظرو الصِّراعِ أنَّ هناك العديدَ من السِّلعِ الأساسيةِ النَّادرةِ التي قد يَتنازعُ عليها أفرادٌ وجماعاتٌ مختلفةٌ، ويُقال: إنَّ المالَ، والمكانةَ، والسُّلطةَ عمومًا هي الأهدافُ الرَّئيسيةُ للصِّراعاتِ المجتمعيةِ. ومع ذلك، قد تختلفُ الأهدافُ المُحدَّدةُ في أوقاتٍ، وأماكنِ مختلفةٍ، وتميلُ الصِّراعاتُ في المجتمعاتِ الرَّأسماليةِ إلى تَجاوُزِ هدفِ المالِ، وقد يسعى الأفرادُ، والجماعاتُ إلى تحقيقِه دونَ اعتبارٍ لما إذا كان يُنتِجُ سِلعًا أُخرى ذاتَ قِيمةٍ، مثل: المكانةِ، والسُّلطةِ، وفي هذه الحالةِ، يحدثُ الصِّراعُ أساسًا في السَّاحةِ الاقتصاديةِ، وفي بعضِ المجتمعاتِ، يكونُ الصّراعُ على المالِ هو الصِّراعُ المُهيمِنُ، بحيثُ يَكتسِبُ أولئك الذين يحصلون على المالِ أيضًا مكانةً اجتماعيةً عاليةً، وقُوَّةً سياسيةً عُظمى(Arrigo& Bernard,1997;43).

ومن ثَم، يَدرِسُ علمُ الجريمةِ الرَّاديكاليُّ الصِّراعَ الذي يَنشَأُ بينَ الأفرادِ والجماعاتِ في المجتمعِ الذي يُكافِحُ من أجلِ اكتسابِ وتَراكُمِ رأسِ المالِ، والقُّوةِ الاقتصاديةِ. ووفقًا لعلماءِ الجريمةِ الراديكاليين، فإنَّ المصالحَ المُعرَّضَةَ للخطرِ في ظِلِّ النَّزعةِ الاستهلاكيةِ الواضحةِ للرَّأسماليةِ المتأخرةِ هي الثَّروةُ والدَّخلُ، ويجبُ فَهمُ هذه المصالحِ فيما يَتعلَّقُ بالاقتصادِ السياسيِّ الأكبرِ (التَّحليلِ الكُليِّ) ،وقدرتِهِ على تكييفِ المزيدِ من الأحداثِ المحليةِ، والفوريةِ (تحليلٌ على المستوى الجزئي).

إنَّ الوضعَ الاجتماعيَّ، والسُّلطةَ السِّياسيةَ مُهمَّانِ لعلمِ الجريمةِ الراديكاليِّ، ولكنَّهما يُعتبرَانِ من الآثارِ غيرِ المباشرةِ لاكتسابِ رأسِ المالِ وتراكمِهِ، ويَتوافَقُ هذا الرأيُ مع حُجَّةِ ماركسَ بأنَّ (الأبنيةَ الفوقيةَ) الثَّقافيةَ، والسِّياسيةَ للمجتمعِ تميلُ إلى أنْ تُبنَى على (قاعدتِهِ الاقتصاديةِ) وإلى هذا الحدِّ، يرى المنظرون الرَّاديكاليون أنَّ الصراعَ يحدثُ في نهايةِ المطافِ على الساحةِ الاقتصاديةِ، وعلى الأهدافِ الاقتصاديةِ.

هذا، وقد حَقَّقَ علمُ الجريمةِ الراديكاليُّ حُضُورًا كبيرًا في مجالِ علم الجريمةِ على مدى العُقُودِ العديدةِ الماضيةِ، وقد أنتجَ علمُ الجريمةِ الراديكاليُّ إطارًا لفَهمِ الجريمةِ، والعدالةِ الجنائيةِ بتحدي الافتراضاتِ الأساسيةِ لعلمِ الجريمةِ التَّقليديِّ، ومن ثَم، يُمكِنُ تحديدُ جُذورِ علمِ الجريمةِ الراديكاليِّ في النَّظريةِ الماركسيةِ، كما قدمت نظريةُ الصِّراعِ نقطةَ انطلاقٍ مُهمَّةً لتطويرِ علم الجريمةِ الرَّاديكاليِّ، والنَّقديِّ. وبشكلٍ أكثرَ تحديدًا، كانت مدرسةُ بيركلي لعلمِ الجريمةِ في الولاياتِ المتحدةِ، والمؤتمراتِ الوطنيةِ للانحرافِ في المملكةِ المتحدةِ مصادرَ مُؤثِّرةً لظُهُورِ علمِ الجريمةِ الراديكاليِّ، وقد استهدفَ علمُ الجريمةِ الرّاديكاليُّ بإيجازٍ نقْدًا للهَيمنةِ، وعدمِ المُساواةِ، والظُّلمِ، كما تَوقَّفَ علمُ الجريمةِ الرَّاديكاليُّ عند دراسةِ موضوعاتٍ من قبيل: جرائمِ الصَّفوةِ، الإيذاءِ الجنسيِّ، وعُنفِ الشَّريكِ الحميمِ، القَمعِ العُنصريِّ; جرائمِ التَّطرُّفِ، الحربِ على المُخدِراتِ، انتهاكاتِ حُقوقِ المهاجرينَ، العدالةِ الجنائيةِ، عُقوبةِ الإعدامِ (Friedrichs,2018).

- **الاتِّجاهُ الصِّراعيُّ الجديدُ:**

يرى هذا الاتِّجاهُ أنَّ الجريمةَ، والانحرافَ يُعدُّ انعكاسًا للصِّراعِ بين مصالحِ الأفرادِ والجماعاتِ في المجتمعِ، فالجماعاتُ، والفئاتُ، والأفراد، تتصارعُ فيما بينهم؛ بسببِ المصالحِ، والمنافعِ، والأوضاعِ الاجتماعيةِ التي يَطمَحُ كُلُّ فردٍ، وكُلُّ جماعةٍ إليها، ويترتبُ على هذا الصِّراعِ ارتكابُ السُّلوكِ الانحرافيِّ والجريمةِ. هذا، وقد اعتمد هذا الاتجاهُ

على مفاهيمَ نفسيةٍ واجتماعيةٍ في تفسيرِ السُّلوكِ الانحرافيّ، وارتكابِ الجريمةِ، واعتبر رُوَّادُ الاتِّجاهِ الصِّراعيّ، وعلى رأسِهم (فولد) أنَّ الصِّراعَ أمرٌ محتومٌ على الجنسِ البشريّ؛ نتيجةَ تَبايُنِ الجنسِ البشريّ من حيثُ الطُّموحِ، والمواردِ، والمكانةِ، والطَّبقةِ. كذلك تَطَوَّرَ الاتِّجاهُ الصِّراعيُّ الجديدُ من خلالِ كتاباتِ (دافيد جوردون، وكويني، وتايلور، وآخرين) حيثث اعتبرَ (جوردون) أنَّ المجتمعَ الرَّأسماليَّ لا يَكفُلُ المُساواةَ، ولا يُوفِّرُ الأمنَ الاقتصاديَّ لأفرادِهِ، وهو ما يُؤدِّي إلى شُيوعِ السُّلوكِ الانحرافيّ النَّاجمِ عن حالةِ اللامساواةِ التي يعيشُها المجتمعُ الرَّأسماليُّ الذي يُكرِّسُ التَّفاوتَ، والذي في رأي (ريتشارد كويني) أنَّ المجتمعَ الرَّأسماليَّ في خدمةِ الطَّبقةِ الرَّأسماليةِ الحاكمةِ(هلال، ٢٠٠٢: ٢٨٢-٢٨٥).

أمَّا مدرسةُ فرانكفورتَ، فتُعدُّ من ضمنِ الاتِّجاهاتِ النَّظريةِ النَّقديةِ في علم الاجتماعِ بزعامةِ هربرت ماركيوز، وأدورنو، وإريك فروم، والتي اعتمدت على مفاهيمَ جديدةٍ في تفسيرِ السُّلوكِ الانحرافيّ في المجتمعِ الرَّأسماليّ، أبرزُها: مفهومُ فائضِ الكَبْتِ، والذي قَصَدَ به ماركيوز وَصْفَ الحضارةِ الغربيةِ بالكبتِ الماديّ، وما يترتبُ على ذلك من انتشارِ الأمراضِ النَّفسيةِ والانحرافاتِ، أمَّا المفهومُ الثَّاني فهو مفهومُ مبدأِ الأداءِ، والذي يعني تَحَوُّلَ الإنسانِ العاملِ إلى أداةٍ، أو آلةٍ، وانفصالَه، أو اغترابَه عن ذاتِهِ، أو ما يُسمَّى بالتَّسليعِ لقِيمِ العملِ. ولاشكَّ أنَّ كَبْحَ الحُريَّةِ في اختياراتِ الفردِ يترتبُ عليها استلابٌ لإنسانيتِهِ، ومن ثَم، جُنُوحُهُ نحوَ الانحرافِ، وارتكابِ السُّلوكِ الإجراميّ(هلال، ٢٠٠٢: ٢٨٦-٢٨٨) كذلك أوضحَ ماركيوز أنَّ التُّكنولوجيا الرَّقميَّةَ الحديثةَ قد صنعت عالَمًا، تَشِيعُ فيه الحاجاتُ المُصْطَنَعةُ، وتنشرُ ثقافةَ الاستهلاكِ الجماهيريّ الماديّ، حيثُ يتحوَّلُ الاستهلاكُ، والنَّزعةُ الاستهلاكيَّةُ ـ ولاسِيَّما الترفيهُ ـ هدفًا في حدِّ ذاتِهِ(أحمد ، ٢٠١٧: ١٤).

ولاشَكَّ أنَّ منظري الصِّراعِ لا يُشكِّلُونَ اليومَ اتِّجاهًا واحدًا مُتَّسِقًا مع بعضِه البعض، بل يَضُمُّ اتِّجاهاتٍ نظريةً مُتباينةً، تَشتَمِلُ على ماركسيين جُدُدٍ متنوعين في أفكارِهِم، وأُطْرُوحَاتِهِم النَّظريَّةِ، حيثُ التَّأكيد على قضايا الاستغلالِ الطَّبقيَّ، هذا فضلاً عن أنصارِ النِّسوانيَّةِ، الذين اتَّجَهُوا نحوَ التَّأكيدِ على قضايا الاستغلالِ في ضَوءِ التَّنوُّعِ الفيزيقيّ، والقوميّ، والعِرْقيّ.

- **الاتِّجاهُ الفيومينولوجيُّ:**

جاء الاتِّجاهُ الفينومينولوجيُّ كاتجاهٍ مُغايرٍ لنظريةِ الصِّراعِ الجديدِ في تفسيرِ السُّلوكِ الانحرافيّ، فهذا الاتِّجاهُ يَندرِجُ ضمنَ الاتِّجاهاتِ النَّقديةِ، ولكنْ من خلالِ تأصيلِ منهجيةِ الفَهمِ الذَّاتيّ، والتي تَرتَكِزُ على أثرِ الشُّعورِ، أو الوعيِ في فَهمِ، وتحليلِ الظَّواهِرِ الاجتماعيةِ، ومُحاولَةِ إدراكِ معانيها. ومن ثَمَّ، اتَّجه إلى التَّحليلِ السُّوسيولوجيّ للحياةِ اليوميَّةِ، والمُمَارساتِ الرُّوتينيَّةِ التي يقومُ بها الأشخاصُ في حياتِهِم اليَوميَّةِ العاديَّةِ في بيئاتِهِم الاجتماعيَّةِ والثَّقافيَّةِ المُحدَّدَةِ (هلال، ٢٠٠٢: ٢٩٠).

وقَدَّمت النَّظريةُ الظَّاهراتيةُ منهجيةً تنهضُ على الفَهمِ، مَحاوَلةً منها تَجاوُزَ الانتقاداتِ التي وُجِّهت لافتراضاتِ الاتِّجاه الوضعيّ، وانطلاقاتِهِ الكميةِ في تفسيرِ الجريمةِ والانحرافِ، والتي أبرزُها دراسةُ دوركايم عن الانتحارِ، والتي نهضتْ على تحليلِ بياناتٍ إحصائيةٍ فقط، وتحليلِ المُذكِّراتِ الشَّخصيةِ للقائمين بعمليةِ الانتحارِ، وربطِها بالأزمةِ الأخلاقيةِ التي تُهدِّدُ أمنَ المجتمعِ؛ نتيجةَ تَأخُّرِ الضَّميرِ الأخلاقيّ(براهيم، ٢٠٢٠: ٢٣١) ولذلك، اتَّجهتْ النَّظريةُ الظَّاهراتيةُ نحوَ عالَمِ الحياةِ اليوميةِ حيثُ الوُقوفِ على الخِبْراتِ، والتَّجارِبِ في فَهمِ هذه السُّلوكياتِ. كذلك يهتمُ منظرو الاتِّجاهِ الفينومينولوجيّ بالتَّجربةِ، أو الخِبْرةِ الذَّاتيةِ للمنحرفينَ، والتي تَتضمَّنُ الإدراكَ، والمشاعرَ، والآراءَ حولَ الانحرافِ، ومن هنا، يري منظرو النَّظريةِ أنَّ الفَهْمَ الواقعيَّ للانحرافِ،

والجريمةِ يَتطلَّبُ دراسةَ تفسيراتِ النَّاسِ الذَّاتيةِ لخِبْراتِهم الخَاصةِ فيما يتعلقُ بالانحرافِ(سواكري، ٢٠١٤: ٤١٣).

ويري إدموند هوسرل Edmund Husserl أنَّ الظَّواهرَ الفينيومينولوجيةَ التي يهتمُّ ذلك الاتِّجاهُ بوصفِها هي ظواهرُ المعني، وليس ظواهرَ الأشياءِ في ذاتِها، فالمعني هو الشَّاغلُ الأوَّلُ عندَ المنظرِ، والمعرفةُ بالأشياءِ تَتطلَّبُ فَهْمَ معانيها، وهو ما يدفعُنا إلى استخدامِ الاستبصارِ المُباشِرِ. ويَرتبِطُ المعنى الذي تُفسِّرُهُ النَّظريةُ الظَّاهراتيةُ بنظريتِهِ القصديّةِ، والتي تعني أنَّهُ من شأنِ كُلِّ وَعْيٍ أنْ يَتَّجهَ إلي هدفٍ مُحدَّدٍ، فهناك إدراكٌ حِسيٌّ مرتبطٌ بإدراكِ الموضوعِ، وبذلك تكونُ مَهمَّةُ عالَمِ الظَّواهرِ هي فَهْمُ، أو وصْفُ تلك الظواهرِ، كذلك الحالُ، يميلُ المنحرفون إلى رُؤيَةِ ذواتِهم بطُرقٍ إيجابيةٍ، ويَتصرَّفُونَ وِفْقًا لهذهِ الرُّؤيةِ، فالمجرمُ ـ دائمًا وِفْقًا لهذا التَّوجُّهِ النَّظريّ ـ بريءٌ ومظلومٌ، ولا مسؤُوليَّةَ له فيما حَدثَ، وأنَّه قد ارتكبَ السُّلوكَ الإجراميَّ؛ لإبعادِ الظُّلمِ عن نفسِهِ، أمَّا ألفرد شوتز Alfred schutz فقد رَكَّزَ على وتيرةِ الحياةِ اليوميَّةِ، أو ما أَسمَاهُ (علمُ الاجتماعِ مجالَ الحياةِ) حيثُ بَيَّنَ أنَّنا نَبْنِي معرفتَنَا بالعالَمِ الاجتماعيّ من التَّجاربِ المُضطربةِ التي لا معني لها، تصنيف الخِبْراتِ، والتَّجاربِ على أُسسٍ متشابهةٍ، ومن ثَمَّ، فالأفرادُ يَبنُونَ عالَمَهم باستخدامِ التَّنمِيطاتِ المثاليةِ، والتي تَستنِدُ بالنِّسبةِ لهم على جماعتِهِم(سواكري، ٢٠١٤: ٤١٢).

٣. الاتِّجاهاتُ الحديثةُ:

وهي الاتِّجاهاتُ النَّظريةُ الحديثةُ التي حَاولتْ تَجاوُزَ الاتِّجاهينِ السَّابقينِ بإشكالاتِهما ومساوئهِمَا، ومحاولةِ تقديمِ رُؤى نظريةٍ جديدةٍ، أو مُغايِرةٍ لما قدَّمَهُ الاتِّجاهُ التَّقليديُّ، والنَّقديُّ في علمِ اجتماعِ الجريمةِ، وتُحاولُ هذه الاتِّجاهاتُ الوقوفَ على المُستجدَاتِ، والمُعطَياتِ الجديدةِ في المجتمعِ المُعاصِرِ، وانعكاسَاتِها على تفسيرِ السُّلوكِ

الإجراميّ، ومن هذه الاتِّجاهاتِ الحديثةِ المنظورُ التَّركيبيُّ، وإعادةُ إحياءِ الاتِّجاهِ البيولوجيّ في تفسيرِ الجريمةِ والانحرافِ، هذا فضلاً عن الاتِّجاهِ الصِّراعيّ النَّقديّ الجديدِ.

وحقيقةُ الأمرِ، فهناك محاولاتٌ عديدةٌ أُجريتْ؛ للوُقوفِ على التَّطوراتِ التي طَرأَتْ على علمِ اجتماعِ الجريمةِ خلالَ رُبْعِ قَرْنٍ مَضَى. ومن هذه الدِّراساتِ دراسةُ (Gottfredson,2008) فقد حاولتْ تسليطِ الضَّوءِ على نظرياتِ الضَّبطِ الحديثةِ في علمِ الجريمةِ، والتي لها جُذُورُها في الجُهودِ المنهجيةِ لاكتشافِ، وشرحِ الحقائقِ حولَ الجريمةِ، حيثُ إنَّ مراجعةَ الحالةِ التَّجريبيةِ لنظريةِ الضَّبطِ في علم الجريمةِ تَذكُرُ: بأنَّ علمَ الجريمةِ ـ كعلم سلوكي ـ لا يسمحُ إلا بمقاييسَ غيرِ مباشرةٍ لأكثرِ المفاهيمِ النَّظريةِ أهميةً، وتُركّزُ نظريةُ الضَّبطِ على تفسيرِ الاختلافاتِ الفرديةِ، والجماعيةِ في الجريمةِ، والجُنُوحِ عن طريقِ السُّلوكياتِ التي تُنْتِجُها في المقامِ الأَوَّلِ في العَلاقاتِ الأوليةِ التي يُشارُ إليها بالمنظورِ على أنَّها نظريةُ ضبطِ النَّفسِ.

ومن أبرزِ هذه الدِّراساتِ دراسةُ (Springer,2014) والتي نَاقَشتْ الاتِّجاهاتِ التي اتَّخذَها علمُ اجتماعِ الجريمةِ في البرازيلِ مُنذُ ظُهُورِهِ، في أوائلِ السَّبعينياتِ، وكذلك العواملَ التي حَالتْ دونَ تطورِ علمِ الجريمةِ الحقيقيّ في البلادِ، على غِرارِ ما تَمَّ العُثورُ عليه بالفعلِ في أمريكا الشَّماليةِ، حيث أوضحتْ الدِّراسةُ، أنَّ علمَ الاجتماعِ البرازيليَّ تَمَكَّنَ بالفعلِ من وَضْعِ جدولِ أعمالٍ للبُحوثِ بشأنِ النَّظرياتِ التي تُفسِّرُ تجريمَ الشَّرائحِ الأفقرِ من السُّكانِ، ومحاولةَ صنْعِ سياساتٍ عامةٍ فعالةٍ ذاتِ صلةٍ بخفضِ مُعدَّلاتِ الجريمةِ.

على الجانبِ الآخرِ قَدَّمَ كُلٌّ من (Eck, Weisburd,2015) دراستَهما حولَ أماكنِ الجريمةِ في نظريةِ علمِ اجتماعِ الجريمةِ، حيثُ تَزَايَدَ وعْيُ علماءِ الجريمةِ، ومُمَارِسِي منْعِ الجريمةِ بأهميةِ أماكنِ الجريمةِ. وهنا ظهرتْ نظرياتُ الحيّ التي عادةً ما

تُسلِّطُ الضَّوءِ على تطورِ الجُناةِ داخلَ المناطقِ الجغرافيةِ، في حين، تُؤكِّدُ تفسيراتُ مستوى المكانِ على أحداثِ الجريمةِ. وتُشِيرُ ثلاثُ رُؤىً نظريةٍ حولَ أهميةِ الأماكنِ لفَهْمِ الجريمةِ: نظريةُ الاختيارِ العقلانيُّ، ونظريةُ النَّشاطِ الرُّوتينيُّ، ونظريةُ نمطِ الجريمةِ، وعلى الرُّغمِّ من أنَّ هذه المنظوراتِ تَدْعمُ بعضَها بعضًا، فإنَّ نظريةَ النَّشاطِ الرُّوتينيَّ، ونظريةَ نمطِ الجريمةِ تُوفِّرُ تفسيراتٍ مختلفةً للجريمةِ التي تحدثُ في أماكنَ مختلفةٍ، وتُساعِدُنا خمسةُ مجالاتٍ للبُحوثِ على فَهْمِ أهميةِ الأماكنِ: تركيزُ الجريمةِ على مرافقَ معينةٍ، (مثل: الحاناتِ) والجريمةُ؛ التَّركيزُ العاليُّ للجريمةِ في بعضِ العناوينِ، وغيابُ الجريمةِ في عناوينَ أخرى؛ الآثارُ الوِقائيَّةُ لمُختَلَفِ ملامحِ المكانِ تنقِلُ المجرمين، ودراساتٌ حولَ كيفيةِ اختيارِ الجُناةِ لأهدافِهم. وأشارَ (فيلسون Felson) إلى أنَّ هذه النَّشاطاتِ الرُّوتينيةَ المُتكررةَ كانتْ نتيجةً للتَّغيرِ الذي حدثَ بعد الحربِ العالميةِ الثَّانيةِ في الولاياتِ المتحدة الأمريكيةِ، وعَرضَ فيلسون عددًا من المؤشراتِ عن هذا التَّغيرِ في النَّشاطِ اليوميّ، منها: تَمَرْكُزَ الحياةِ اليوميةِ للمواطنِ الأمريكيّ خارجَ البيتِ، والزِّيادةَ في أعدادِ النِّساءِ العاملاتِ خارجَ البيتِ، والزِّيادةَ فى شُغْلِ وقتِ الفراغِ خارجَ المنزلِ(الجفناوي، ٢٠١١: ١١٨).

سابعًا: القضايا المجتمعيةُ المعاصرةُ، والاتِّجاهاتُ الحديثةُ في سُوسيولوجيا الانحرافِ:

(١) الاتِّجاهُ الثَّقافيُّ المُعاصرُ، وتفسيرُ الجريمةِ والانحرافِ في ظِلِّ المُجتمعِ الافتراضيِّ

يُعتَبرُ الاتِّجاهُ الثَّقافيُّ، والنَّظرياتُ الثَّقافيةُ في تفسيرِ السُّلوكِ الإجراميّ، والانحرافِ من بينِ الاتجاهاتِ النظريةِ الحديثةِ في علم اجتماعِ الجريمةِ، فهو اتِّجاهٌ يُركِّزُ بصفةٍ أساسيةٍ على المضمونِ الثَّقافيّ في تفسيرِ الظَّواهرِ الإجراميةِ من خلالِ الوُقوفِ على السِّماتِ المُمَيزةِ للجماعاتِ، والشَّرائحِ، والطَّبقاتِ، والثَّقافاتِ الفرعيةِ التي تَنتشِرُ فيها

مُعدَّلاتُ الجريمةِ بشكلٍ أكبرَ، ومن ثَمَّ، تصلُ إلى درجةِ احترافِ الجريمةِ في فتراتٍ زمنيةٍ مبكرةٍ في مرحلةِ المراهقةِ، وفي هذا الصَّددِ، يرى (سيلين) أنَّهُ كلما أضحى البناءُ الثقافيُّ مُعقَّدًا، ازدادتْ الجماعاتُ المعياريةُ التي تُمارِسُ ضغطًا على الفردِ، وهو ما يُؤدِّي بدَورِهِ إلى نَشْأةِ الصِّراعِ الثَّقافيّ الذي يَترتَّبُ عليه مع مُرُورِ الوقتِ ظُهورُ الجريمةِ، والانحرافِ(هلال، ٢٠٠٢: ٢٦٢).

ومن ثَم، يتوقفُ الاتجاهُ الثَّقافيُّ كثيرًا عند تحليلِ وفهمِ عناصرِ (الثقافة الفرعيةِ للجانحينَ) من خلالِ فَهمِ السِّماتِ، والدَّوافعِ المرتبطةِ بالبيئةِ الاجتماعيةِ والثَّقافيةِ التي يعيشُ فيها أفرادُ تلك الثَّقافةِ، وفهمِ نوعيةِ الحياةِ، وطُرقِ التَّفكيرِ التي يَنْتهِجُونَها من خلالِ الوقوفِ على الخصائصِ السُّلوكيةِ، والنَّسقِ القِيميّ، والمعياريّ الذي يُوجِّهُ سُلوكَهم، هذا فضلاً عن الرُّموزِ التي طَوَّرُوها خلالَ تفاعُلاتِهم اليوميةِ في تلك الثقافةِ الجانحةِ، وأضحتْ إطارًا مرجعيًّا لسلوكياتِهم، ومواقِفهم الاجتماعيةِ المختلفةِ(إبراهيم، ٢٠١٤: ٢١٨-٢١٩). فوِفْقًا للاتِّجاهِ الثِّقافيّ المُعاصِرِ، فإنَّ الإنسانَ يرى الواقعَ المجتمعيَّ، ويندمجُ فيه فقطْ بواسطةِ الرُّموزِ(لونيس، ٢٠١٨: ٧٢٨).

وتَتألَّفُ الثَّقافاتُ الفرعيةُ من أفرادٍ، يَلتَقُونَ اجتماعيًّا حولَ مصلحةٍ، أو نشاطٍ مُحدَّدَينِ مع معاييرِ، ومعتقداتٍ، وقيمٍ مشتركةٍ تُميِّزُهم عن الثَّقافة السَّائدةِ. ويعزو المشاركونَ لتلك الثقافةِ الفرعيةِ المعنى، والقيمةَ إلى أفعالِهم التي قد تَعكِسُ، إمَّا رفضَهم المتصورَ للثقافةِ السائدةِ، أو مصلحةَ لا يُقدِّرُها المجتمعُ، ويَتقاسَمُ الأفرادُ المشاركونَ في ثقافةٍ فرعيةٍ مُدوناتِ قواعدِ السلوكِ، والمعاييرِ السلوكيةِ، والمعارفِ المتخصصةِ في عملياتِ المجموعاتِ، التي تُزوِّدُ الأعضاءَ بسُبلِ ربطِ الرَّوابطِ مع الثقافةِ الفرعيةِ نفسِها. وهنا يُجادِلُ بعضُ المنظرين بأنَّ الثَّقافاتِ الفرعيةَ تَتشكَّلُ؛ نتيجةً لمعارضةِ القيمِ التقليديةِ للثقافةِ المهيمنةِ، وفي هذا الإطارِ طَوَّرَ كوهين (١٩٥٥) نظريةً، تقولُ: إنَّ العصاباتِ

تَتشكَّلُ في المجتمعاتِ الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ الدُّنيا كوسيلةٍ للأفرادِ؛ لإيجادِ أهدافٍ قابلةٍ للتَّحقيقِ على أساسِ القيمِ التي يُحدِّدُونها؛ لأنَّهم غيرُ قادرينَ على تحقيقِ أهدافِ الثقافةِ المهيمنةِ، ومن ثَم، انتهى (كوهين) إلى أنَّ الثَّقافةَ الفرعيةَ للجانحين تَرتبِطُ بشكلٍ أساسيٍّ بالطَّبقاتِ الدُّنيا التي تُطوِّرُ ثقافةً فرعيةً، ورصيدًا ثقافيًّا للنَّمطِ المعيشيِّ؛ وللتَّكيفِ مع واقعِ الفقرِ الشديدِ، وحَدِّ الكَفَافِ، والعَوزِ أكثرَ من الاهتمامِ بالجوانبِ الاقتصاديةِ المحدودةِ، وبالمثلِ، اقترح ميلر (١٩٥٨) تشكيلَ عصاباتٍ جانحةٍ في مجتمعاتِ الطَّبقةِ الدُّنيا كدالةٍ للقيمِ التي يَحمِلُها المجتمع كَكُلِّ. وعلى وجه التَّحديدِ، تَتبَنَّى المجتمعاتُ الفقيرةُ مجموعةً من القِيمِ الموجودةِ في معارضةِ القِيمِ السَّائدةِ في الثَّقافةِ.

وهنا، تلعبُ الجماعةُ المرجعيةُ دورًا محوريًّا في تشكيلِ مضمونِ وعناصرِ الثَّقافةِ الفرعيةِ الجانحةِ، ومن ثَم، تَتشكَّلُ نماذجُ السُّلوكِ الجمعيِّ غيرِ السَّويِّ في فتراتٍ زمنيةٍ مبكرةٍ، وعبرَ دَوراتٍ متتاليةٍ من التَّنشئةِ الاجتماعيةِ على المعاييرِ الثَّقافيةِ، والتَّوجُّهاتِ المعياريةِ المنحرفةِ، والتي تُحافِظُ بها تلك الجماعاتُ على دَيمُومَتِها واستمرارها، فمضمونُ الثَّقافةِ الفرعيةِ للجانحينَ لا يَتشكَّلُ من فراغٍ، وإنَّما داخلَ إطارٍ ثقافيٍّ لجماعاتٍ منحرفةٍ: كالعصاباتِ، والأوكارِ، والبُؤرِ الإجراميةِ.

وفي جانبٍ آخرَ لتفسيرِ الجريمةِ، والسُّلوكِ الانحرافيِّ من خلالِ الاتِّجاهِ الثَّقافيِّ، كانت أفكارُ (ريتشارد كلووارد ولويد أوهلن) اللَّذينَ قَدَّما نظريةً متطورةً، وهي نظريةُ الفُرصِ المُتفاوِتةِ، والتي جاء مضمُونُها: أنَّ الثَّقافاتِ الفرعيةَ التي تَتصفُ بالانحرافِ والجُنوحِ، إنَّما هدفُها من ذلك إيجادُ بديلٍ؛ للحُصولِ على فرصةِ التَّواجدِ، وتحقيقِ الأهدافِ في المجتمعِ، أي أنَّ الفرصةَ عند اختيارِ الجُنوحِ والانحرافِ تُساوِي الفُرصةَ عندَ الحُصولِ على فرصةِ عملٍ، أو مِهنَةٍ مُحدَّدَةٍ.

والاتِّجاهاتُ الثّقافيةُ الحديثةُ في تفسيراتِها للسّلوكِ الإجراميّ المنحرفِ تَضَعُ في اعتبارِها متغيراتٍ أخرى، مثل: العمرَ، والعِرقَ، والموقعَ الإيكولوجيَّ، وعلاقاتِها مع ظروفِ الحياةِ المَعيشَةِ، والتي تَتلاقَى بشكلٍ، أو بآخرَ مع متغيراتِ الثَّقافة الفرعيةِ للجانحينَ. وعلى هذا الأساسِ، تَتجهُ بُحوثُ علمِ اجتماعِ الجريمةِ انطلاقًا من هذا الاتِّجاه إلى رَسْمِ خرائطَ للثَّقافاتِ الفرعيةِ الجانحةِ، والوُقوفِ على الوضعِ الاجتماعيّ لكُلّ مجموعةٍ متنوعةٍ مُمَيزَةٍ من الثقافةِ الفرعيةِ الجانحةِ، كذلك تَتوقَّفُ تلك البُحوثُ عند الثَّقافاتِ الفرعيةِ الجانحةِ للذُّكورِ، والتي يَصِفُونَها بأنَّها خبيثةٌ، وسَلْبيَّةٌ، ومُتعدِّدةُ الاستخدامِ، وتَتميَّزُ بالمُتعَةِ القصيرةِ، والاستقلاليَّةِ الجماعيَّةِ.

على الجانبِ الآخرِ، أشارتْ البُحوثُ الحديثةُ في علم اجتماعِ الجريمةِ إلى أنَّ الإنترنتَ يَلعَبُ الآنَ دورًا حيويًّا في تكوينِ مفرداتِ الثَّقافاتِ الفرعيةِ المنحرفةِ والإجراميةِ، بغضّ النَّظرِ عمَّا إذا كانت تَنْطَوي على جرائمَ، تَحدُثُ في بيئاتٍ حقيقيةٍ، أو افتراضيةٍ، وتُوفِّرُ وسائلُ التَّواصلِ الاجتماعيّ، والمنصَّاتِ الرَّقميةِ على شبكةِ الإنترنتِ منصةً مجهولةَ المصدرِ للأفرادِ؛ لتبادُلِ مصالِحِهم، ووِجْهاتِ نظرِهم، ومُعتقَداتِهِم المشترَكةِ حولَ الأنشطةِ، وقد تُشجِّعُ المُشارَكةُ في هذه المجتمعاتِ على تعزيزِ ثقافةٍ فرعيةٍ منحرفةٍ من خلالِ قَبُولِ مُبرِّرَاتٍ للأنشطةِ الإجراميةِ، وأساليبَ ارتكابِ الجرائمِ(Hamm,2017). كذلك أشارتْ بعضُ الدِّراساتُ في نفسِ الاتِّجاهِ، إلى أنَّ الثقافةَ الفرعيةَ المنحرفةَ التي تَتَشكَّلُ عبرَ المجتمعِ الافتراضيّ تَتسِمُ بأنَّها ثقافاتٌ فرعيةٌ للقراصِنَةِ والقرصنةِ، والبِغاءِ.

ولاشكَّ أنَّ المضامينَ الثقافيةَ قد تَغيَّرتْ؛ بفعلِ الاندماجِ في المجتمعِ الافتراضيّ الجديدِ، فقد سَاهمَتْ التُّكنولوجيا الرَّقميةُ الجديدةُ في سحبِ، وتوجيهِ الحياةِ الاجتماعيةِ نحوَ الشَّاشاتِ، والشَّبكاتِ العنكبوتيةِ، وهو ما يَخلُقُ رموزًا، ومضامينَ ثقافيةً جديدةً، تَلعَبُ دورًا في إعادةِ صِياغةِ حياتِنا الثَّقافيةِ، والاجتماعيةِ؛ بفعلِ التَّفاعُلِ عبرَ الواقعِ الافتراضيّ

الجديدِ، والذي يَرتبِطُ بشكلٍ كبيرٍ بطبيعةِ، وملامحِ مجتمعٍ ما بعدَ الحداثةِ، ومن ثَمَّ، أضحى التَّفاعلُ، والاستخدامُ وجهانِ لعُملةٍ واحدةٍ(الحمادي، ٢٠١٧: ٢٥٩).

وهُنا يُوضِّحُ (جان بودريارد) أنَّ مُجْتمَعَنَا المعاصرَ لم يَعُدْ محكومًا من خلالِ عمليةِ الإنتاجِ، وقُوى الإنتاجِ، بل محكومًا من خلالِ وسائلِ الإعلامِ الجديدِ، ومواقعِ التَّواصلِ الاجتماعيّ من خلالِ توظيفٍ للثَّورةِ الرقميةِ والمعلوماتيةِ، حيث يُشِيرُ بورديارد إلى ذوبانِ التِّلفازِ في الحياةِ، والانفصالِ بينَ العلامةِ والإشارةِ، والتَّداخُلِ التَّامّ مع النَّصّ الثِّقافيّ(أبو دوح، ٢٠١٧: ٢٠٢٠). إجمالاً، يرى مفكرو هذا الاتجاهِ أنَّهُ لا وُجودَ لليقينِ المُطلَقِ(بوجلال، ٢٠١٨: ١٣٥) هذا فضلاً عن أثرِ وسائلِ الإعلامِ باعتبارِها وسيلةً ثقافيةً بالغةَ التَّأثيرِ في نشرِ، وترويجِ الثَّقافاتِ الأُخرى في ظِلّ العولمةِ الثَّقافيةِ، والتَّطوُّرِ المُذهِلِ للوسائلِ التِقنيّةِ سريعةِ الانتشارِ في نشرِ مفاهيمَ، ورغباتٍ، وطُمُوحاتٍ تَنعكِسُ على السُّلوكِ الانحرافيّ(نصيرات، ٢٠٢٠: ١٥٣).

(٢) الاتّجاهاتُ الأيكولوجيةُ، ودراسةُ الجريمةِ والانحرافِ في ظِلّ الرَّقمنةِ

لاشكَّ أنَّ الاتّجاهاتِ الأيكولوجيةَ في تفسيرِها للجريمةِ والانحرافِ ارتبطتْ بشكلٍ أساسيٍّ بنُمُوِّ المدنِ الحديثةِ والصِّناعيةِ، وما تَرتَّبَ عليها من ظُهورِ المشكلاتِ الاجتماعيةِ، والانحرافاتِ المرتبطةِ بالكثافاتِ السُّكانيةِ المرتفعةِ، وانتشارِ السَّكنِ العشوائيّ؛ نتيجةَ المُعدَّلاتِ المرتفعةِ للهجرةِ الرِّيفيةِ الحضريةِ، وما ارتبط بها بتَزايُدِ مُعدَّلاتِ الفقرِ الحضريّ، ونوعيةِ الحياةِ الرَّثَةِ، ومن ثَم، استهدفت الاتّجاهاتُ الأيكولوجيةُ في علمِ الجريمةِ دراسةَ الجريمةِ والإجرامِ، والإيذاءِ من حيثُ صلتِها، أولاً: بأماكنَ معينةٍ، وثانيًا: بالطَّريقةِ التي يُشكِّلُ بها الأفرادُ، والمُنظَّماتُ أنشطَتَهم مكانيًّا، وبالتَّالي يتأثرون بدَورِهم بالعواملِ المكانيَّةِ (Bottoms& Wiles,2007). هذا، وتَطوَّرتْ الأيكولوجيةُ المكانيةُ للجريمةِ من خلال شو وماكاي Shaw and Mckay وخاصةً مع دراستِهما لجناحِ

الأحداثِ في شيكاغو، واستخدامِهما للخرائطِ النقطيةِ؛ لإظهارِ التَّباينِ المكانيّ التي تُوجَدُ فيه مساكنُ المنحرفينَ واضعينَ عددًا من الاعتباراتِ، والمتغيراتِ في تحليلاتِهما: الفقرَ، السكنَ العشوائيَّ المتدني، الهجرةَ، والتَّحرُّكَ المكانيَّ للسُّكانِ المحليينَ(إبراهيم، ٢٠١٤: ٢٢٢).

ويَتضَمَّنُ الاتِّجاهُ الأيكولوجيُّ إسهاماتٍ نظريةٍ عديدةٍ، فعلى سبيلِ المثالِ ـ وليس الحصر ـ نظريةُ النِّطاقِ الدَّائريّ عندَ برجس، والتي طَبَّقَها على مدينةِ شيكاغو، حيثُ وَجَدَ برجس أنَّ المناطقَ القريبةَ من المركزِ التِّجاريّ للمدينةِ ترتفعُ فيها مُعدَّلاتُ الجريمةِ، في مُقابِلِ انخفاضِ مُعدَّلاتِ الجريمةِ في المناطقِ البعيدةِ عن المراكزِ الحضريّةِ الكُبْرى، وفَسَّرَ برجس تلك الحالةَ بظُروفِ المسكنِ المُتدنِي الرَّثِّ، وحالةِ الفقرِ الحضريّ، والزِّيادةِ السُّكانيةِ، وكثافتِها في تلك المناطقِ القريبةِ من المراكزِ الحضريةِ، حيثُ انخفاضِ القيمةِ الإيجاريةِ في تلك المناطقِ، فضلاً عن قُرْبِها عن المراكزِ الحضريةِ التي يعملُ فيها الغَالبيةُ من المهاجرينَ، وقد أَطلَقَ برجس على تلك الأَحياءِ المُتاخِمَةِ للمراكزِ الحضريةِ الكُبْرى بالأحياءِ الانتقاليةِ (هلال، ٢٠٠٢: ٢٦٦).

على الجانبِ الآخرِ، فقد نَاقشَ ابنُ خلدونٍ أهميةَ العَلاقةِ بينَ التَّنظيمِ الاجتماعيّ، والظُّروفِ المعيشيةِ، واعتبرَ أنَّ البيئةَ تَعْنِي المكانَ، والمواردَ، والمُناخَ، والتي تُؤثِّرُ بدَورِها في تشكيلِ ملامحِ البناءِ الاجتماعيّ الثقافيّ للمجتمعِ، وهذا ما ابتَدعَهُ ابنُ خلدونٍ في القرنِ الرَّابعَ عَشرَ(عز الدين، ٢٠١٣: ٢). كذلك جاءتْ كِتَاباتُ إميل دوركايم؛ لِتُحَلِّلَ المُتغيراتِ الأيكولوجيةَ المرتبطةَ بالكثافةِ السُّكانيةِ، ونُدْرةِ الموارِدِ، والتي تُؤدِّي إلى التَّنافُسِ والصّراعِ، وهو ما يَترتَّبُ عليه استنزافٌ للمواردِ، وتَعَاظُمِ المشكلاتِ الاجتماعيةِ (حنان، ٢٠١٦: ٣٠٩).

ويُشَخِّصُ هذا المنظورُ العَلاقةَ بينَ السُّكانِ والبيئةِ، ففي الماضي، كان المجالُ التُّكنولوجيُّ يُحدِّدُ إلى حدٍّ كبيرٍ المجالاتِ السُّكانيةَ، ومع ذلك، فقد أَدَّتْ الرَّقمَنةُ إلى تعقيدِ هذا التَّصْنيفِ، في حينِ أنَّ الجُغْرافْيا قد تَبْقَى قيدًا لبعضِ أنواعِ وسائلِ الإعلامِ، فقد غَيَّرَ الإنترنتُ من التَّفاعُلاتِ عبرَ الوسائطِ الإلكترونيةِ(Sherrill,2020).

ومن الصِّياغَاتِ الحديثةِ للنَّظرياتِ الأيكولوجيةِ في تفسيرِ الجريمةِ، والانحرافِ نظريةُ النَّشاطَاتِ الرُّوتينيةِ، والتي رَكَّزتْ، وحَلَّلَتْ أسبابَ السُّلوكِ الانحرافيِّ، وعَلاقةَ هذا السُّلوكِ بالنَّشاطاتِ الرُّوتينيةِ اليوميةِ للفردِ، من حيثُ العملِ، والسَّكنِ، والجِيرَةِ، وقضاءِ وقتِ الفراغِ، وعَلاقاتِ تلك النَّشاطاتِ بارتكابِ الجريمةِ. هذا، وقد افترضَتْ النَّظريةُ أنَّهُ كُلَّما تَشَتَّتْ نشاطاتُ الفردِ الرَّوتينيةُ بعيدًا عن محلِّ سكنِهِ، ومَعِيشَةِ أسرتِهِ، ازدادتْ فُرَصُ ارتكابِهِ السُّلوكَ الانحرافيّ(هلال، ٢٠٠٢: ٢٦٨).

(٣) الاتِّجَاهَاتُ النَّفسيَّةُ الحديثةُ، وتفسيرُ السُّلوكِ المنحرفِ:

كَرَّسَ علماءُ النَّفسِ اهتمامًا كبيرًا؛ لاكتشافِ تكوينِ السِّماتِ الشِّخصيةِ للسُّلوكِ المنحرفِ، فالنَّظرياتُ النَّفسيةُ تَفْتَرِضُ أنَّ السِّماتِ الشَّخصيةَ للجَانِحينَ تَخْتلِفُ عن السِّماتِ الشَّخصيةِ لغيرِ المنحرفينَ، فالمنحرفونَ لديهم تركيبةٌ مختلفةٌ في شخصيتِهِم، على الرُّغمِ من أنَّ منظري الشَّخصيةِ لا يَعتَبَرُونَ الجَانَحينَ مَرْضَى عقليينَ، إلَّا أنَّهم يَعْتَبِرُونَهُم يُعانُونَ من اضطراباتٍ في الشَّخصيةِ تَتَدَاخَلُ مع تَفَاعُلاتِهِم في الأُسْرةِ، والمَدْرسةِ، والمُجْتَمعِ(Kratcoski, Dunn,2019;53).

ومع نَشْرِ كتابِ الشَّخصيةِ الإجراميةِ (لمحة عن التغيير The Criminal Personality) و(كتابِ العقلِ الإجراميِّ Criminal Mind) أَدَّى إلى تَجدُّدِ الاهتمامِ بنظرياتِ شخصيةِ الجريمةِ والجُنُوحِ، وكان صَاحِبَا الكتابِ يوشيلسون،

وسومانو(Yochelson & Samenow) طَبِيبينِ نَفْسيينِ عَصَبِيينِ، وطبيبًا نفسيًّا في مستشفى سانت إليزابيث في واشنطنَ العاصمةِ، وامتدَّتْ أبحاثُهُم على مدى ١٦ عامًا من العملِ مع المرضى الذين ارتكبوا جرائمَ جنائيةً خطيرةً، وادَّعى هؤلاء الكُتابُ أنَّ بعضَ أنماطِ التَّفكيرِ المنحرفِ كانت موجودةً إلى أقصى حدٍّ في جميعِ المجرمينَ الذين تَمَّتْ دراسةُ حالاتِهِم، وحَدَّدُوا (٥٢) خطأً في التَّفكيرِ موجودةً في جميعِ هؤلاء المجرمين، وخلصوا إلي نتيجةٍ مهمةٍ مُؤدَّاها: أنَّ المجرمينَ الذين درسُوا اعتبروا التَّفَاعلَ اليوميَّ مع العائلةِ، الأصدقاءِ ، أو زملاءِ العملِ كَمًّا مُمِلًّا، وسعُوا للإثارةِ في القيامِ بكلِّ شيءٍ ممنوعٍ بالنِّسبةِ لهم، وبذلك كانت الجريمةُ بالنِّسبةِ لهم هي الإثارةُ القُصوَى، وبَدَا أنَّهم يَستَمتِّعُونَ بالتَّفكيرِ في الجريمةِ، والحديثِ عنها، والتَّخطيطِ لها، وتنفيذِها، كذلك يَسْتمتِّعونَ حينَ القَّبْضِ عليهم، وهم يُشارِكُونَ ومُتَورِّطُونَ في عملٍ إجراميٍّ (Kratcoski, Dunn,2019;57).

ورَكَّزَ الباحثونَ على فكرةِ أنَّ أنماطَ التَّفكيرِ الخاطئِ للمجرمينَ التي تَختلِفُ عن أنماطِ الأشخاصِ العَادِيينَ تَظْهَرُ في مرحلةِ الطُّفولةِ المبكرةِ، وعلى الرُّغمِ من عدمِ تحديدِ السَّببِ الدَّقيقِ لتَطوُّرِ العقلِ الإجراميِّ، خلص المُؤلِّفونَ إلى أنَّهُ من غيرِ المُجدِيِّ البَحثُ عن أسبابِ الجُنُوحِ، والجريمةِ خارجَ الفردِ: (كالفقرِ، أو البيئةِ، أو الأسرةِ، أو المدرسةِ).

ويَصِفُ ساميناو Samenow في كتابِهِ (العقلُ الإجراميُّ) الشَّخصيةَ الإجراميةَ بالطَّريقةِ التَّاليةِ(Kratcoski, Dunn,2019;58).

- بدايةً من سنواتِ ما قبلَ المدرسةِ، تَتطوَّرُ الأنماطُ التي تُصبِحُ جُزْءًا من نمطِ الحياةِ الإجراميةِ عندما كان طفلًا، المجرمُ هو دينامو من الطِّاقةِ، كائنٌ ذو إرادةٍ حديديةٍ، مصرًّا على تَوَلِّي المسؤوليةِ، ويَتَوقَّعُ من الآخرينَ أن ينغمسوا في كُلِّ نَزَواتِهِ، إنَّهُ يُخاطِرُ، ويُصبِحُ مُتورِّطًا في الصُّعوباتِ، ويُطالِبُ بإنقاذِهِ وغُفْرانِهِ.

- عندما كانَ طِفْلًا، فإنَّ المجرمَ لا يَحتَقِرُ فقطْ نصيحةَ والديه، وسُلْطتهما، ولكنْ أيضًا للطَّريقةِ التي يَعِيشَانِ بها، بغضِّ النَّظرِ عن ظُرُوفِهما الاجتماعيةِ، والاقتصاديةِ، بالنِّسبةِ لَهُ، قضاءُ وقتٍ مُمْتعٍ هو جَوْهرُ الحياةِ، وهو كُلُّ شيءٍ.
- عندما تَتكشَّفُ شخصيةُ الطِّفلِ الذي يَميلُ إلى الإجرامِ، يَشْعرُ وَالِدَاهُ بالخَوفِ الشَّديدِ من أنَّ شيئًا سيئًا سيحدثُ، ومع تَزايُدِ مخاوفِهم، يُجرّبُ الآباءُ طُرُقًا جديدةً؛ للتَّعامُلِ مع سُوءِ سُلوكِ الطَّفلِ، إنَّهم يُقيِّدُونَ حركَتَه، وامتيازَاتِهِ، ولكنْ ينتهي بهم الأمرُ إلى المُعانَاةِ أكثرَ من الطَّفلِ، الذي يَتحايَلُ بشكلٍ صارخٍ، ومُستترٍ على القُيُودِ، أو يَستَخِفُّ بها.

وكانَ من بينِ أوائلِ منظري السَّماتِ الشَّخصيةِ للسُّلوكِ المنحرفِ جنكينز وهيويت Jenkins and Hewitt، وعلى أساسِ تجربتِهِم مع الشَّبابِ في عيادةٍ لتَوجيهِ الأطفالِ، حَدَّدوا ثلاثةَ أنواعٍ متميزةٍ من الشَّخصياتِ المضطربةِ نفسيًّا من بينِ عملائِهِم، وكان من بينِ هؤلاء العدوانيون غيرُ الاجتماعيين الذين أظهرُوا مُيُولاً هُجُوميةً وخبيثةً، وتَحدُّوا علنًا شخصياتِ السُّلطةِ، والجانحين الاجتماعيين، الذين كان سُوء سلوكِهِم مرتبطًا بالأقرانِ، والجَانحين المُحْبطينِ أكثرَ من ذلك، الذين كانوا أطفالاً خَجُولين، وغيرَ مُبَالينَ جاءوا من حالاتٍ أسريةٍ قمعيةٍ، وأظهرت نتائجُ دراساتٍ حديثةٍ في هذا المجالِ أنَّ السِّماتِ الشَّخصيةَ الأكثرَ شُيُوعًا للشَّبابِ الجانحين هي أنَّهم مُنْفتِحونَ، ومُرِيبُون، وعَدَائيون تِجَاهَ شخصياتِ السُّلطةِ، وخَائِفونَ من الفَشلِ في كثيرٍ من الأحيانِ أكثرَ من الشَّبابِ غيرِ الجانحينِ. كذلك الحالُ، نَهَضتْ بُحُوثُ علمِ النَّفسِ الجنائيِّ على تقسيم (فرويد) الذي نَظَرَ إلى الشَّخصيةِ على أنَّها بناءٌ نفسيٌّ، يتكونُ من ثلاثةِ أقسامٍ: الهو(ID) اللاشعوريةِ الذي يحتوي نزعاتٍ فطريةً، ورغباتٍ مكبوتةً، وشهواتٍ محظورة، الأنا (Ego) "الشُّعوريّ الذي يغلفُ "الهو"، ويتشكَّلُ بتأثيرِ الخبرةِ التي يكتسبُها الفردُ شعوريًّا، "الأنا الأعلى

(Super Ego)، ضميرٌ ينمو مع الفردِ يقفُ للهو كما يُعارِضُ" الأنا" في حالةِ انصياعِها له(إبراهيم، ٢٠١٤: ٢٢٤).

هذا، وأظهرتْ الاتِّجاهاتُ النفسيةُ الحديثةُ أنَّ الجانحين لديهم مشاكلُ عاطفيةٌ شخصيةٌ من نَوعٍ ما، حيثُ أظهرتْ تلك الاتِّجاهاتُ أنَّ الجانحين كثيرًا ما يِجدُون صُعوبةً في إقامةِ عَلاقاتٍ وثيقةٍ مع أقرانِهِم البالغين، وأنَّهم يَميلُون إلى انعدامِ الأمنِ، ويُعانُون من مشاعرِ النَّقصِ، أو عدمِ الكِفايةِ، أو الرَّفضِ، إلى جانبِ الاستياءِ الشَّديدِ من شخصياتِ السُّلطةِ. ومن الخصائصِ الأخرى للعديدِ من الجانحين الاهتمامُ الوحيدُ بالحاضرِ، مع أفكارٍ غيرِ واقعيةٍ عما سِيجلِبُه المستقبلُ لهم، أو عدمِ الاهتمامِ بوضعِ خططٍ مستقبلية (Kratcoski, Dunn,2019;56).

وحاولتْ تلك الاتِّجاهاتُ الارتِكَانَ إلى أنواعٍ مختلفةٍ من الاختباراتِ؛ لقياسِ جوانبِ الشَّخصيةِ: (الصُّورةِ الذَّاتيةِ، والتَّطلُّعاتِ، والقِيمِ، وقُوةِ الأنا، والمصالحِ) والكشفِ بدقةٍ كيف يختلفُ الجانحونَ، والمنحرفونِ عن غيرِ الجانحينَ؟ وقد اعُتمِدَ على مَخْزُونِ الشَّخصياتِ المُتعدِّدةِ المراحلَ (MMPI) في مينيسوتا كأداةٍ تِشْخيصيَّةٍ للمُراهِقينَ الأكبرِ سنًّا في خِدْماتِ، ومُؤسساتِ محاكمِ الأحداثِ، ويحتوي جدولُ التَّصنيفِ الذَّاتيّ هذا على (٥٥٠) بيانًا مُصمَّمًا؛ للكشفِ عن احتمالِ وُجودِ الاكتئابِ، وجُنُونِ العظمةِ والشَّخصيةِ النَّفسيةِ، ومختلفِ العللِ السُّلوكيةِ الأُخرى. بمُجرَدِ الكشفِ عن الصُّعوبةِ الرَّئيسيةِ للشَّابِّ من خلالِ أداةِ التَّشخيصِ، يتمُّ تطبيقُ البرامجِ المُصمَّمةِ الصُّعوبةِ العاطفيةِ، أو تقليلِها (Kratcoski, Dunn,2019;56).

(٤) الاتِّجاهُ الجندريُّ: النَّوعُ الاجتماعيُّ، ودراسةُ الجريمةِ:

تَأثَّرَ علمُ الاجتماعِ منذُ أواخرِ السِّتينياتِ ـ على غِرارِ العُلومِ الاجتماعيةِ الأُخرى ـ بتغييرٍ كبيرٍ في افتراضَاتِهِ بشأنِ العالَمِ؛ فللمرَّةِ الأولى، أصبح نوعُ الجنسِ على جدولِ

الأعمالِ. ويُوجَدُ الآنَ العديدُ من الدِّراساتِ المَيدانيةِ، والتَّحليليةِ التي تَستهدِفُ رَصْدَ، وتحليلَ واستكشافِ الانقساماتِ الجنسانيةِ في المجتمعِ، والجوانبِ الجنسانيةِ للمؤسساتِ الاجتماعيةِ المُتنوِّعةِ، مثل: الأسرةِ، ورفاه الدَّولةِ، والتَّعليمِ، والسِّياسةِ، ورُبَّما كانَ هذا أهمَّ، وبالتَّأكيدِ أكثرَ التَّطوراتِ المُثمِرَةِ في علمِ اجتماعِ الجريمةِ الحديثِ (Heidensohn,1989;85).

وفي مُنتصَفِ السَّبعِينِيَّاتَ، افترضَ البَاحثونَ أنَّهُ مع نُموِّ حياةِ المرأةِ؛ لتَتَجاوَزَ القُيودَ التَّقليديةَ على أساسِ النَّوعِ الاجتماعيِّ، فإنَّ تَورُّطَهَا في الجريمةِ سيصبحُ شَبيهًا بحياةِ الرَّجُلِ، وكانَ مِفْتاحُ بعضِ الحُجَجِ هو أنَّ مُشارَكةَ المرأةِ المُتزايدَةِ في أماكنِ العملِ من شأنِها أنْ تُوفِّرَ فرصةً إِجْرَامِيَّةً (Galvin,2020;61).

وفي أواخرِ القرنِ التِّاسعَ عَشَرَ، طُرِحتْ لأَوَّلِ مَرةٍ نظرياتٌ دُستوريةٌ، أو نظرياتٌ نَزْعيةٌ في إطارٍ وَضْعيٍّ، مع التَّركيزِ على الدِّراسةِ العلميةِ، والمُقارَنةِ بينَ الجُناةِ؛ للوُقُوفِ على الاختلافاتِ السُّلوكيةِ، والفسيولجيةِ، وأوضحتْ تلك النَّظرياتُ بالوُجُودِ اختلافًا فُسيولجيًّا بينَ هؤلاء الجُناةِ، ونُزَلاءِ السُّجونِ، وفي وقتٍ لاحقٍ من القرنِ العشرينَ، تمَّ تفسيرُ السُّلوكِ الانحرافيِّ على أنَّهُ اضطرابٌ بالمعنى النَّفسيِّ، أو بسببِ خللٍ في التَّكييفِ، وقد سعى الأطباءُ، والأطباءُ النَّفسيُونَ، وعلماءُ النَّفسَ، وحتى الاقتصاديونَ في الآونةِ الأخيرةِ، إلى تفسيرِ السُّلوكِ الإجراميِّ باستخدامِ مفاهيمِ تَخَصُّصَاتِهِم الخَاصَّةِ (Heidensohn,1989;85).

هذا، وقد قَارَنَتْ الأبحاثُ الحديثةُ في علمِ اجتماعِ الجريمةِ بينَ اتِّجاهاتِ الذُّكورِ، والإناثِ في الجرائمِ العنيفةِ في بياناتِ توقيفِ تقريرِ الجريمةِ المُوَحَّدِ (UCR) مع اتِّجاهاتٍ مُمَاثلةٍ مُستَمَدَّةٍ من تقاريرِ الضَّحايا في المسحِ الوطنيِّ لضحايا الجريمةِ (NCVS) وتُظهِرُ العديدُ من الدِّراساتِ، أنَّ مُعَدَّلاتِ الجرائمِ من الإناثِ إلى الذُّكورِ

للاعتداءِ والسَّرقةِ قد ازدادتْ بمُرورِ الوقتِ، وأنَّ تضييقَ الفجواتِ بينَ الجنسينِ تُشْبهُ إلى حدٍّ كبيرٍ الأنماطَ في بياناتِ UCR، بالإضافةِ إلى ذلك، نَجِدُ أنَّ هذه الأنماطَ ناتجةٌ جزئيًّا عن انخفاضٍ أكبرَ في المُخالِفينَ للذُّكورِ مُقارَنةً بالإناثِ بعدَ مُنتَصَفِ التِّسعينياتِ، وليس بسببِ الزِّياداتِ الأخيرةِ في مُعدَّلاتِ الجرائمِ العنيفةِ بين الإناثِ. نستنتجُ أنَّ التَّغييراتِ في الفجواتِ بين الجنسينِ في الاعتداءِ، والسَّرقةِ حقيقيةٌ، وليست مُصْطَنِعَةً؛ لذلك تستحقُ هذه التَّغييراتُ اهتمامًا جادًّا في البحثِ المستقبليِّ (Lauristsen, Heimer,2009;361).

وفي هذا الإطارِ، تذهبُ (ساندرا هاردنج) في كتابِها (سُؤالُ العلمِ في الحَركةِ النِّسويةِ) إلى أنَّ العلمَ دائمًا يُعدُّ استجابةً لما يراهُ الرَّجلُ على أنَّهُ مشكلةٌ، ومن ثَمَّ، فإنَّ شُرُوحاتِ الرَّجلِ لظاهرةٍ ما تَتأثَّرُ بشكلٍ كبيرٍ باحتياجاتِ جنسِهِ، ورغباتِهِ، وهو ما يَدُلُ على انحيازٍ لجنسِ الرّجلِ على حسابِ المرأةِ. وفي ضَوءِ ذلك التَّصوُّرِ المَطْروحِ من هاردنج، حَاولَ الماركسون الجُددُ تفسيرَ التَّمييزِ، واللاتكافؤِ في الجنسِ من خلالِ خصائصِ الرَّأسماليةِ، والعَلاقَاتِ الطَّبقيةِ التي يتمُّ من خلالِها تحقيرُ الأقليَّاتِ بوَجهٍ عَامٍّ، ومنهم النِّساءُ بطبيعةِ الحالِ، فالمشكلاتُ التي تعاني منها النِّساءُ تَعودُ إلى آلياتِ الرَّأسماليةِ، ومن هذه المشكلاتِ، السَّيطرةُ الذُّكوريةُ، والاغتصابُ، والإجهاضُ(هلال، ٢٠٠٢: ٣٠٥).

(٥) النَّوعُ، والعُنفُ، والجريمةُ:

هناك اتِّجاهٌ حديثٌ في علم اجتماعِ الجريمةِ، يرى أنَّ هناك أدلةً على أنَّ الرِّجالَ أكثرُ عُرْضَةً من النِّساءِ لِأَنْ يكونوا أهدافًا لأنواعٍ معينةٍ من العُنفِ. هم أكثرُ عُرضةً ليكونوا ضحايا في القِتالِ، مثل: الحربِ، وهم أكثرُ عرضةً ليكونوا ضحايا الاعتداءِ في العنفِ العامِّ، مثل: (المشاجراتِ) و(المعاركِ) وضحايا ما يُمكِنُ تسميتُهُ (العنفُ التِّجاريُّ)

مثل: التَّخويفِ، والقتلِ المُرتَبطَينِ بتِجارةِ المُخدِراتِ غيرِ المشروعةِ، ولا سِيَّما في الولاياتِ المتحدةِ الأمريكيةِ، وهناك أيضًا أدلةٌ على أنَّ الرِّجالَ أكثرُ عُرْضةً للاعتقالِ، أو السّجنِ، وبالإضافةِ إلى ذلك، يَكتسِبُ الرِّجالُ كمجموعةٍ تصنيفيةٍ مزايا حقيقيةً، وكبيرةً من النِّظامِ الحاليِّ للعَلاقاتِ بينَ الجنسينِ، ويَدُلُّ ذلك على حجمِ الأرباحِ التي يَتحصَّلُ عليها الرِّجالُ، حيث إنَّ دَخْلَ الرجلِ المُكتَسَبَ في جميعِ أنحاءِ العالَمِ يَبْلُغُ نحو (١٨٠٪) من دَخْلِ المرأةِ (Owen,,2012;973).

هذه القُوةُ، والسَّيطرةُ، ومشاركةُ الذُّكورِ في الشَّبكةِ المُعقَّدةِ في الأنظمةِ الرَّئيسيةِ للهيمنةِ غالبًا ما يُعتَقَدُ أنْ تكونَ (طبيعيةً) إمَّا أنْ تكونَ هِبَةً من اللهِ، أو نتيجةً لعلمِ الأحياءِ الاجتماعيِّ Sociobiology(لايتون، ٢٠١٦: ٣٤). فرُؤَى العلمِ كانت صَرِيحةً في التَّعبيرِ عن الحَقَائِقِ حولَ السُّلُوكِ الجنسانيِّ التي تهتمُّ بتشكيلِ (مَنْ يَحْصُلُ على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ في المُجْتَمعِ المُعَاصِرِ. والواقعُ، أنَّ وِجهاتِ النَّظرِ حولَ النَّوعِ الاجتماعيِّ لا تَزالُ تَحْظَى بشعبيةٍ، وهي تَتعزَّزُ باستمرارٍ في وسائطِ الإعلامِ بشكلٍ يوميٍّ. ومع ذلك، فإنَّهُنْ يَتعرَّضْن لتحدياتٍ مُتزايِدَةٍ(Owen,,2012;973).

يَدَّعِي كونيل Connell أنَّهُ في السَّنواتِ القليلةِ الماضيةِ كانت هناك زيادةٌ في القلقِ بشأنِ القضايا المُتعلِّقةِ بالرِّجالِ. اكتسبت حركةُ (دراساتِ الرِّجالِ) زَخمًا كبيرًا، والواقعُ، أنَّ الرِّجالَ عُمُومًا يَبْقُون أصحابَ المبادئِ في السُّلطةِ الاقتصاديةِ والسِّياسيةِ، حيثُ يُشكِّلُ الرِّجالُ أغلبيةً كبيرةً من المُدِيرِينَ التَّنفِيذيِينَ للشَّركاتِ، وكبارِ المِهَنيينَ، وأصحابِ التَّمثيلِ السِّياسيِّ، والتَّفويضِ، وعلى الصَّعيدِ العَالَميِّ، شَغَلَ الرِّجالُ (٩٣٪) من المناصبِ الوِزَاريةِ، ومعظمِ المناصبِ العُليا في الوكالاتِ الدُّوليةِ(Owen,,2012;972).

في الثَّقافةِ الغربيةِ على وَجهِ الخُصوصِ، لا يَزالُ يُسيطِرُ الرِّجالُ على مُعظَمِ التِّقنياتِ، مثل الإنترنتِ (ضَعْ في اعتبارِك أنَّ مالكي أكبرِ شركاتٍ في التُّكنولوجيا

Microsoft and Netscape هما رَجُلَانِ). وفي حالاتٍ استثنائيةٍ محدودةٍ جدًّا، فإنَّ الرِّجالَ وَحْدَهم الذين يَتولُّونَ إدارةَ ومراقبةَ وكالاتِ القُّوةِ العسكريةِ، والنُّظمِ القضائيةِ، مثل: الجُيوشِ، ووكالاتِ الاستخباراتِ، والشرطةِ، ونُظمِ السُّجونِ والمحاكمِ (Connell,2000).

ويَنظُرُ بعضُ العلماءِ، مثل: ماكينيس masculinity إلى الذُّكورةِ على أنَّها (أيديولوجيةٌ) تَطوَّرَتْ؛ لتمكينِ النَّاسِ من فَهْمِ استمراريةِ عدمِ المُساواةِ بينَ الجنسينِ، وقد سَعَى كولير Collier إلى وَضْعِ سَرْدٍ علائقيٍّ للذُّكورةِ، يَعترِفُ بالجسمِ الجنسيِّ دونَ (العودةِ إلى الأُصُوليةِ البيولوجيةِ). ويفترضُ المصطلحُ الحديثِ للذُّكورةِ، أنَّ سلوكَ الشخصِ أو المجموعةِ هو نتيجةٌ لنَوعِ الشَّخصِ، المجموعةِ التي هم عليها، وهو يَفترِضُ مسبقًا الإيمانَ بالاختلافِ الفرديِّ، ويَستنِدُ إلى مفهومِ الفرديةِ الذي تَطَوَّرَ في أوروبا الحديثةِ في وقتٍ مبكرٍ مع الاستعمارِ، والرَّأسماليةِ، وهو مَوجُودٌ على النَّقيضِ من الأُنُوثَةِ، وعلاوةً على ذلك، يُشيرُ باول Powell إلى أنَّ الرِّجالَ تعلموا أيضًا أنْ ينظُروا إلى أنفسِهِم على أنَّهم امتدادٌ للعالَمِ الصِّناعيِّ من حولِهم. لقد تَعلَّمُوا أنْ يَرُوا أنفسَهم في الجسمِ، والعقلِ على حدٍّ سواء كآلاتٍ، والتي شَملَتْ الانضباطَ الدَّقيقَ، والدِّقةَ، وضبطَ النَّفسِ ـ بالنِّسبةِ لبعضِ الرِّجالِ ـ والخوفَ من فُقدانِ السَّيطرةِ (Owen,,2012;974-975).

وهناك جوانبُ عديدةٌ تُميِّزُ الذُّكورةَ: أولُها: تَخْتارُ التَّعاريفُ الجوهريةُ مِيزَةً تُحدِّدُ الذُّكورةَ (المخاطرةُ، والعدوانُ، والمسؤوليةُ، واللامسؤوليةُ، وأكثرُ من ذلك) وتَصِفُ حياةَ الرَّجلِ وفقًا لذلك. ثانيها: رُبَّما تُحدِّدُ المقارباتُ السِّيمائيةُ الذَّكورةَ من خلالِ نظمِ الفُروقاتِ الرَّمزيةِ بينَ الذُّكورةِ والأُنُوثةِ، وتُعرِّفُ الذُّكورةَ بأنَّها ليست أُنثويةً. يَستخْدِمُ هذا التَّعريفُ الذُّكورةَ ـ باعتبارِها الدَّالَّ الرَّئيسيَّ ـ مكانَ السُّلطةِ الرَّمزيةِ مع الأُنوثةِ التي يُحدِّدُها النَّقصُ، وكان هذا التَّعريفُ فَعَّالاً جدًّا في التَّحليلَ الثَّقافيِّ، ولكنَّ المشكلةَ في ذلك هي أنَّنا لا

نستطيعُ تعريفَ الذُّكورةِ وِفقًا لمعيارٍ واحدٍ دونَ النَّظرِ إلى المعاييرِ الأُخرى(Owen,,2012;975)

وفي ضَوءِ هذا التَّوجهِ النَّظريّ، يُمكنُنا أنْ ننطلقَ من نموذجًا ثلاثيًّا على النَّحو التَّالي:

(أ) عَلاقاتُ القُّوةِ: تَبعيَّةُ المرأةِ، وهيمنةُ الرَّجلِ التي كثيرًا ما يُشارُ إليها باسمِ النِّظامِ الأَبويّ، وهي مُستمِرَّةٌ على الرُّغمِ من المُقاوَمةَ.

(ب) عَلاقاتُ الإنتاجِ: تقسيمُ العملِ بينَ الجنسينِ، وعواقبُهُ، والفوائدُ التي يَحصُلُ عليها الرَّجلُ من الحصصِ غيرِ المتكافئةِ من المُنتجِ، والطَّابعِ الجندري لرأسِ المالِ.

(ج) السِّمةُ الجندريةُ: الطَّابعُ الجنسانيُّ للرَّغبةِ الجنسيةِ، والمُمَارسَاتِ التي تُشكِّلُ تلك الرَّغبةَ التي هي جوانبُ من النِّظامِ القائمِ على نَوعِ الجنسِ.

(٦) رأس المال الاجتماعي ودراسات علم اجتماع الجريمة:

برز في العقدين الماضيين رأس المال الاجتماعي كمفهوم يستخدم على نطاق واسع في العلوم الاجتماعية. وهو مفهوم رسخ مكانته في علم اجتماع الجريمة، فهو مفهوم يستخدم على نطاق واسع مثل رأس المال البشري ورأس المال الثقافي ورأس المال الاقتصادي. ومن أبرز رواد رأس المال الاجتماعي، جيمس كولمان James Coleman الذي يعرف رأس المال الاجتماعي بأنه "مجموعة متنوعة من الكيانات المختلفة، قائمة على عنصر المشاركة. أما روبرت بوتنام Robert Putnam فيؤكد أيضاً على الطبيعة الوظيفية لرأس المال الاجتماعي ونتائجه. ويعرف بوتنام رأس المال الاجتماعي بأنه "الملامح العامة للمنظمات الاجتماعية، مثل الشبكات والمعايير والثقة، التي تسهل العمل والتعاون من أجل المنفعة المتبادلة" (Salmi &

Kivivuori,2006;124). كما يعرف بورديو Bourdieu رأس المال الاجتماعي بأنه مجموع الموارد الفعلية أو المحتملة التي ترتبط بحيازة شبكة دائمة ذات طابع مؤسسي إلى حد ما بين علاقات التعارف والاعتراف المتبادل. ومن هنا يعامل رأس المال الاجتماعي عموماً على أنه مورد يكتسبه الفرد نيتجة دخوله في علاقات اجتماعية مع الآخرين، ويمكن استخدامه في مجموعة متنوعة من الاستحقاقات.

هذا، ويستخدم علماء الجريمة مفهوم رأس المال الاجتماعي بصورة متزايدة في دراسة الجريمة والجنوح. وفي معرض انتقاده للرؤية الضيقة للصداقات الأسرية والشبابية في علم الجريمة، يجادل مكارثي McCarthy بأن نهج رأس المال الاجتماعي يقدم رؤية أوسع وفهماً أفضل للعوامل التي تسبب الجريمة والجنوح، وأنه يمكن استخدام نظرية رأس المال الاجتماعي كأحد الرؤى النظرية المفسرة للسلوك الإجرامي. وعند مراجعة الصلات بين نظرية رأس المال الاجتماعي وعلم الجريمة، تتضح الروابط واضحة مع بعض نظريات الجريمة التقليدية. حيث يربط العديد من الباحثين بين رأس المال الاجتماعي ونظرية التنظيم الاجتماعي.

وهناك تزايد في عدد الدراسات التي فحصت العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والجريمة والجنوح، من خلال استهداف دراسة العلاقة بين رأس المال الاجتماعي للأسرة والسلوك الجانح، حيث أوضح كولمان بأن استثمار الوالدين في تربية ومتابعة الأولاد، ومنحهم الوقت والجهد يقلل من احتمال انخراط المراهقين في سلوك جانح أو الاختلاط مع أقرانهم المناهضين للمجتمع. فرأس المال الاجتماعي الأسري يقلل من الجنوح عبر الزمن، ويخفف من آثار سوء السلوك أيضاً في مجال رأس المال الاجتماعي للأسرة (Salmi & Kivivuori,2006;127).

على الجانب الآخر، فقد اقترح هيرشي Hirschi أن البشر لديهم استعداد متساوٍ للالتزام، وأن روابطنا مع الآخرين والمجتمع هي التي تمنع السلوك المعادي للمجتمع. ومن السهل دمج اقتراح هيرشي مع "نظرية الاختيار العقلاني"، والتي تفترض أن البشر يزنون حجم الفوائد المتحصلة مقابل حجم التكاليف المتكبدة نتيجة ارتكاب الجريمة، ويقارنونها بنسبة الفوائد إلى تكاليف عدم ارتكاب جريمة في اتخاذ قرارنا اللاواعي إلى حد كبير بالتصرف. ويمكن بسهولة النظر إلى الخسارة المحتملة للروابط الاجتماعية على أنها رادع محتمل (تكلفة ارتكاب الجريمة). وبالتالي، يمكن دمج المنظورين وتوظيفهما في فهم السلوك الانحرافي(Savage & Kanazwa,2002;198).

(٧) اتِّجاهُ ما بعدَ الحداثةِ تعزيزُ النِّزعاتِ الاستهلاكيةِ، ووعَولَمَةُ الجريمةِ:

ظَهَرَ اتِّجاهُ ما بعدَ الحداثةِ؛ نتيجةَ تغيراتٍ وتحولاتٍ على كافةِ المجالاتِ، والأصعدةِ الاقتصاديةِ، والسياسيةِ، والثَّقافيةِ، ولاسِيَّما في ظِلِّ سيادةِ نظامِ العولمةِ الذي نَقَلَ المجتمعَ الذي نعيشُ فيه إلى المجتمعِ الاستهلاكيِّ الذي تَسُودُهُ أعلى درجاتِ التَّقدمِ التُّكنولوجيِّ والصناعيِّ، وما صَاحَبَ ذلك من تَغيُّرٍ في مظاهرِ حياتِنا الاجتماعيةِ، ومن ثَم، يُعدُّ الاستهلاكُ العلامةَ الفارقةَ في عصرِ ما بعدَ الحداثةِ، حيث نجحَ النِّظامُ الرَّأسماليُّ في خَلْقِ عالَمٍ استهلاكيٍّ غيرِ واقعيٍّ قائمٍ على مَبْدأِ اللَّذةِ، استبدلَ فيه قيمَ العملِ بقيمِ الاستهلاكِ. إنَّهُ عالمٌ، تَغْزُوهُ الفضاءاتُ الاستهلاكيةُ، كذلك أضحت الفواصلُ الطبقيةُ هَشَّةً، وتَقلصَتْ الحُدودُ الفاصلةُ بين الطَّبقاتِ(السخيري، ٢٠١٤: ١٨٥). وفي هذا الإطارِ، يُشيرُ (باومان) إلى أنَّ مرحلةَ ما بعدِ الحداثةِ جاءت بعدَ الحربِ العالميةِ الثَّانيةِ, ومع هذا الاتِّجاهِ، أصبحنا نتحدثُ عن سُيُولِهِ، أو ذوبانٍ في حُدودِ الدُّولِ، أو ملامحِ المجتمعِ، أو ملامحِ الهُويةِ، ومن ثَم، تلاشتْ حداثةُ التَّنويرِ الصَّلبةُ إلى ما بعدَ الحداثةِ السَّائلةِ(السيد، ٢٠٢٠: ٧٧) حيثُ حِقبةِ الرَّأسماليةِ المتأخرةِ التي تَحمِلُ الكثيرَ من

التَّغيراتِ في كافةِ المجالاتِ، أنَّها حِقبةُ ما بعدَ الصِّناعةِ. كذلك الحالُ، فالثَّقافةُ ذاتُها أضحتْ غيرَ أصيلةٍ، وأصبحَ التَّعامُلُ كُلُّهُ من خلالِ الصُّورةِ والرُّموزِ، ومن ثَم، بناءُ الصُّورِ الزَّائفةِ، ولهذا تَبَنَّى منظرو ما بعدَ الحداثةِ رُؤيةَ النَّظريةِ النَّقديةِ التي شَكَّكتْ في التُّكنولوجيا الحداثيةِ، والعقلِ الأداتيّ، وأَثَرِ وسائلِ الإعلامِ، واستفادتْ كثيرًا أُطْرُوحاتُ ما بعدَ الحداثةِ من أفكارِ الاتِّجاهِ الأثنوميثودولوجي عند جارفينكل، والذي أكَّدَ على أنَّ المعنى يَتصِفُ بالتَّحرُّرِ، والتَّحوُّلِ عبرَ سياقاتٍ مختلفةٍ(فارس، ٢٠١٨: ١٥٩-١٦٦) هذا، وحاولَ اتِّجاهُ ما بعدَ الحداثةِ خلالَ العُقُودِ الأخيرةِ في النَّظريةِ السُّوسيولوجيةِ عمومًا، ونظرياتِ علمِ اجتماعِ الجريمةِ تقديمَ أُطُرِ نظريةٍ، تكونُ أكثرَ كفاءةً، وفَعَاليةً في تفسيرِ السُّلوكِ الإجراميُّ، لاسِيَّما في ضَوءِ متغيراتِ الواقعِ الاجتماعيّ المُتجدِّدِ والمُتغيِّرِ في آنٍ واحد، فالواقعُ المجتمعيُّ الذي نعيشُ فيه يَعكِسُ جملةً من المُعطَياتِ، والمُتغيِّراتِ الجديدةِ والمُستَحدَثةِ، والتي تَخلُقُ بدورها تَحوُّلاً نظريًّا، وفكريًّا عميقًا في الأنساقِ النَّظريةِ المُفسرة. هذا، ونتيجةُ التَّحوُّلِ من الحداثةِ إلى ما بعدَ الحداثةِ ظهرتْ اتِّجاهاتٌ نظريةٌ أربعةٌ؛ لتصحيحِ المَسَارِ النَّظريّ في علمِ الاجتماعِ عمومًا، الأولُ: تزعمه فوكو وجاك دريدا ، والذي رأى أنَّ ما بعد الحداثةِ تعني قَطْعَ العلاقاتِ مع الحداثةِ، أمَّا الثَّاني: فتزعمه فردريك جيمسون، والذي انتقدَ ما بعد الحداثةِ الاستهلاكيةِ، في حين، جاء الثَّالثُ؛ ليَدعُمَ البُعدَ الإيجابيَّ في ما بعدَ الحداثةِ، وأخيرًا، كان فريقُ هابرماس الذي تَزَّعَمَ الاتِّجاهَ المحافظَ الجديدَ، والذي أَكَدَّ أنَّ الحداثةَ لم تَنْتَهِ بعد(أبو دوح، ٢٠١٧: ١٩٣).

ومن ثَم، نستطيعُ القولَ أنَّ ما بعد الحداثةِ تبدأُ بفرضيةٍ بسيطةٍ: لم نَعُدْ نعيشُ في عالَمِ ما بعدَ الحداثةِ الذي أَطلقَ عليه فريدريك جيمسون Fredric Jameson في عام ١٩٨٤ اسمَ (المنطقِ الثَّقافيّ للرأسماليةِ المتأخرةِ) حيثُ إنَّنا شَهِدنَا تكثيفًا لرأسماليةِ ما بعدَ الحداثةِ على مدى العُقُودِ الماضيةِ، وتشبُّعًا مُتزايِدًا للمجالِ الاقتصاديّ في قطاعاتٍ عديدةٍ

من الحياةِ الثقافيةِ اليوميةِ، ومن ثَم، أضحى التَّكثيفُ هو المَنْطقُ الثَّقافيُّ المهيمنُ في عصرِنا المعاصر (Nealon,2012).

وفي الآونةِ الأخيرةِ، ظهرَ علمُ الجريمةِ ما بعدَ الحداثةِ، حيث يُشيرُ مصطلحُ "postmodern" إلى نَهْجٍ لم يَعدْ يُفهَم فيه الواقعُ؛ لهيمنةِ الحقائقِ التَّأسيسيةِ عليه، وعَلاقاتِ السَّببِ، والنَّتيجةِ، وعملياتِ التَّفكيرِ الخطيِّ، والمَنطقِ الأُسلوبيِّ، والافتراضاتِ العالميةِ، والتَّحليلاتِ الموضوعيةِ وغيرِها، فنجدُ أنَّ ما بعد الحداثةِ ترفضُ هذه المفاهيمَ؛ بسببِ متغيرِ اللُّغة المُتداخِلةِ، فاتِّجاهُ ما بعد الحداثةِ يرى أنَّ الكلماتِ والعباراتِ التي يَستخدِمُها النَّاسُ ليست مُحايِدَةً، بل تَدْعُمُ وِجهاتِ النِّظر السَّائدةِ في العالمِ، سواء كانوا يعرفون ذلك أم لا(Arrigo& Bernard,1997;39).

ففي مرحلةِ ما بعدَ الحداثةِ، أخذت الجريمةُ مَنْحًى جديدًا، ومُختلِفًا عن مرحلة الحداثةِ، حيث شَاعَتْ عولمةُ الإرهابِ، والجريمةِ، والانحرافِ، كذلك لم يُصبحْ الإرهابُ تقليديًّا من حيثُ وسائِلِهِ، وأهدافِهِ، وخططهِ، وتِقنياتِهِ، فقد استفادَ من مزايا وإمكانياتِ التُّكنولوجيا الرَّقميةِ والمعلوماتيةِ،وأصبحتْ التَّهديداتُ الأمنيةُ المُرْتبِطَةُ بالإرهابِ أشدَّ خطرًا وتأثيرًا، وأصبح مُدمِرًا ذاتيًّا، فقد استهدفَ الإرهابُ الإلكترونيُّ تدميرَ، وتوظيفَ المواقعِ الإلكترونيةِ؛ لبثِّ الخوفِ، والفُوبيا في المجتمعِ(المسافري، ٢٠٢٠: ٤٠٢). كذلك تُوظِّفُ المنظماتُ الدُّوليةُ قُوىً عابرةً للحُدودِ عبرَ الشَّبكاتِ الإلكترونية، والمجتمعِ المعلوماتيِّ، فقد استغلَّ الإرهابيونَ التَّقدُّمَ المُذهِلَ في التّكنولوجيا الرَّقميةِ في القرنِ الحاديَّ والعشرونَ، حيثُ سيطرةِ رأسِ المالِ الدُّوليِّ، وسيطرةِ التِّجارةِ، ومن ثَم، أصبحَ الإرهابُ ظاهرةً عالميَّةً عابرةً للجنسيَّاتِ(بن الطيب، ٢٠١٥: ٥).

هذا، وقد دَرَسَ علماءُ الجريمةِ في مرحلةِ ما بعد الحداثةِ التَّهميشَ، والتَّغريبَ، والآثارَ القمعيَّةَ للُّغةِ على المُشارِكينَ في مُختلَفِ جوانبِ عمليةِ العدالةِ الجنائيةِ، وتَشمَلُ

المُحَامِين العاملينَ في السُّجونِ، والمَرضى النَّفسيينَ الذين يَلتمِسُونَ الإفراجَ من المُؤسَّسَاتِ. وفي كلِّ حالةٍ، يُجادِلُ علماءُ الجريمةِ في مرحلةِ ما بعدَ الحداثةِ بأنَّ اللُّغةَ التي تُعبِّرُ عن نظرةٍ واحدةٍ للواقعِ، مثل: (آراءِ السُّجَناءِ، والمرضى العقليين، وضُبَّاطِ الدَّورياتِ، والنِّساءِ) تَحِلُّ محلَّها لغةٌ تُعبِّرُ عن وِجهةِ نَظَرٍ مختلفةٍ، مثل: (آراءِ النُّظمِ القانونيةِ، والطِّبيةِ، والإصلاحيةِ). هذا الاستبدالُ للُّغاتِ يَحجُبُ الواقعَ كما عاشَ، وتَحدَّثَ به الآخرونَ، وبالتَّالي، يُؤكِّدُ ويُضْفِي الشَّرعيةَ على الوَضْعِ الرَّاهنِ.

لذلك، يُركِّزُ علمُ الجريمةِ ما بعد الحداثيّ على القَضَايَا الإنسانيةِ بالدَّرجةِ الأولى. علمُ الجريمةِ ما بعدَ الحداثيّ ليس نظريةً بِنْيَويَّةً؛ إنَّها نظريةٌ عن الإنسانِ. يدرسُ علمُ الجريمةِ ما بعدَ الحداثيّ العَلاقةَ التَّفاعليَّةَ بينَ الإنسانِ، واللُّغةِ في خَلْقِ المعنى، والهُويَّةِ، والحقيقةِ، والعدالةِ، والسُّلطةِ، والمعرفةِ. تتمُّ دراسةُ هذه العَلاقةِ من خلالِ عمليةِ تحليلِ الخِطابِ، وهي طريقةٌ للتَّحقيقِ في كيفيةِ بناءِ المعنى والإحساسِ، ويُركِّزُ تحليلُ الخطابِ على القِيمِ، والافتراضاتِ الضِّمنيةِ في اللُّغةِ التي يَستخدِمُها مُؤلِّفُ الخطابِ، أو النَّصِّ، وهو لا يُحلِّلُ الأدوارَ الاجتماعيةَ، أو الحالاتِ التي يَشْغَلُها النَّاسُ، ولكنْ يَعْتَبِرُونَها بالأَحْرَى (المواقفَ الخِطابيةَ الاستدلاليَّةَ) التي تحُدِّدُ الطَّريقةَ التي يَتحدَّثُ بها النَّاسُ، ويُفكِّرُونَ بها(Arrigo& Bernard,1997;42).

(٨) النَّظريَّةُ الوَظِيفِيَّةُ الجديدةُ، وتفسيرُ الجريمةِ والانحرافِ:

ظَهرَتْ النَّظريةُ الوظيفيةُ الجديدةُ Neo Functionalism كرُؤيَةٍ تَوليفيَّةٍ، استهدفَتْ التَّوفيقَ بينَ النَّظرياتِ بعيدةِ المَدَى، والنَّظرياتِ قصيرةِ المَدَى؛ بقصدِ وَصْفٍ تَحْليليٍّ عَامٍّ للتَّفاعُلاتِ، والعَلاقَاتِ المُتَبادَلَةِ؛ بقَصْدِ تحقيقِ التَّوازُنِ، وتَزَعَّمَ هذه النَّظريةَ (ألكسندر جفري) رائدُ الوَظيفيَّةِ الجَدِيدَةِ، الذي سَعَى إلى إضافةِ مُسْتَوَيَاتِ التَّحليلِ بعيدِ المَدَى إلى جانبِ مُسْتَوَيَاتٍ قصيرةِ المَدِى، هذا فضلاً عن استدماجِ منظورِ الصِّراعِ في

تفسيرِ الجريمةِ، والسُّلوكِ الانحرافيّ، حيث إنَّ للقُّوةِ وظيفةً مُحدَّدةٍ تَتمثَّلُ في حِفْظِ وحدةِ النَّسقِ، وتأمينِ الانصياعِ حينما تَفشَلُ المعاييرُ، والقِيمُ في حِفْظِ النِّظامِ، والاستقرارِ داخلَ النَّسقِ. هذا، وقد حَاولَ (ألكسندر) استخدامَ الدِّراساتِ الأمبريقيةِ؛ لشَرْحِ، وتوضيحِ الأنماطِ العميقةِ للمعنى، ودَورِها في فَهْمِ قُوَّةِ العنفِ والتَّفكُّكِ، أمَّا (نيكولاس لومان) فرَأَى أنَّ هناك ثلاثةَ أنماطٍ من الأنساقِ الاجتماعيةِ: نسقَ التَّفاعلِ المباشرِ، وأنساقَ التَّنظيمِ، والنَّسقَ الاجتماعيَّ الكُليَّ للمُجتمِعاتِ الإنسانيةِ(طويل، ٢٠١٦: ٢١٨-٢١٩).

حيث رَأَتْ النَّظريةُ الوظيفيةُ الجديدةُ أنَّ العالَمَ الذي نعيشُهُ الآنَ يَعجُّ بالكثيرِ من الأزماتِ الاقتصاديةِ على وَجْهِ الخُصُوصِ، والتي تَنْعكِسُ بدَورِها على مُعدَّلاتِ الجريمةِ والانحرافِ في المُجتمعِ المعاصرِ، فعلى سبيلِ المثالِ، وليس الحصر، تُسفِرُ الكثيرُ من الأزماتِ الاقتصاديةِ في أغلبِ دُولِ العالَمِ سواءً النَّاميّ، أو المُتقدِّمِ عن عددٍ كبيرٍ من المؤسساتِ، والسِّياساتِ، والمشاريعِ الجديدةِ؛ لمُواجَهةِ تلك الأزماتِ، وهنا يُقدِّمُ منظرو الوظيفيةِ الجديدةِ الإطارَ المُلائِمَ للتَّعاملِ مع تلك الأزماتِ، ولعلَّ أفكارَ فيليب شميتر Philippe Schmitter كانتْ مُهمَّةً في تقديمِ الكثيرِ من التَّفسيراتِ المنهجيةِ؛ للخُرُوجِ من تلك الأزماتِ(Nicoli,2020;897) حيثُ تُعتَبرُ النَّظريةُ الوظيفيةُ الجديدةُ من أكثرِ النظرياتِ ديناميكيةً، وتَطوُّرًا في تقديمِ الكثيرِ من التَّفسيراتِ المُلائِمَةِ لفَهْمِ، وتفسيرِ الإطارِ العَامِّ للأزماتِ، وانعكاساتِها على مُعدَّلاتِ الجريمةِ(Niemann,2020;115).

ثامنًا: التَّجديدُ النَّظريُّ في علمِ اجتماعِ الجريمةِ:

يُعَدُّ التَّجديدُ النَّظريُّ في علمِ اجتماعِ الجريمةِ لتفسيرِ الانحرافِ، والجريمةِ في بدايةِ الألفيةِ الجديدةِ ضرورةٌ لا غِنَى عنها، لاسِيَّما مع التَّغيُّراتِ، والتَّحوُّلاتِ الكُبْرى التي شَهِدَها المجتمعُ العالميُّ، والتي انْعكسَتْ بطبيعةِ الحالِ على معدلاتِ الجريمةِ، وانتشارِ أنواعٍ جديدةٍ، ومُسْتَحدَثَةٍ من الجرائمِ، هذا فضلاً عن تَغيُّرِ السُّلوكِ الإجراميّ ذاتِهِ بتَغيُّرِ

البيئاتِ الاجتماعيةِ، والثَّقافيةِ، والاقتصاديةِ. ومع الثَّورةِ الرَّقميةِ، والتُّكنولوجيةِ، والتَّحولاتِ الرَّقميةِ التي يَشهدُها مُجْتَمَعُنا المُعاصِرُ، وإرساءِ ثقافةٍ إلكترونيةٍ(محمد، ٢٠٢٠: ١٦٥) فقد انْتقَلَتْ تلك المجتمعاتُ من مرحلةِ الحداثةِ إلى مرحلةِ ما بعد الحداثةِ بأشكالٍ جديدةٍ من العَلاقاتِ، والتَّفاعُلاتِ، سواءً بينَ الإنسانِ، وغيرِهِ من بني البشرِ، أو بينَ الإنسانِ، والطَّبيعةِ المُصنَّعةِ الجديدةِ، أو المجتمعِ الشَّبكيّ الافتراضيّ الذي أضحى يَقْضِي وقتًا أطولَ من خلالِهِ، فقد احْتَلَّتْ المعلوماتُ مكانَ الصَّدارةِ، وأصبحت وسائطُ ووسائلُ الإعلامِ، وعالمُ الرَّقائِقِ المَعْدَنِيَّةِ هو الأكثرُ تأثيرًا في مجتمعِ الحداثةِ الصِّناعيّ، حيثُ اقتصادِ المعرفةِ، وعُمَّالِ المعرفةِ، وتُكنولوجيا المعرفةِ، وهو ما يَعنِي ضِمْنًا أنَّ مجالاتِ الصِّراعِ القديمةَ في ظِلِّ المجتمعِ الرَّأسماليّ التَّقليديَّ لم يَعُدْ لها وجودٌ، حيثُ صِراعِ الطَّبقةِ العاملةِ، والبرجوازية، فالصِّراعُ في مجتمعِ ما بعد الحداثةِ أصبح له أشكالٌ جديدةٌ، وتِقنياتٌ مُبْتَكَرَةٌ في ظِلِّ المجتمعِ الرَّقميّ المُسَيْطِرِ، وأصبح امتلاكُ المعرفةِ هو المُحَرِّكُ للفضاءِ الكَونِيّ. وفي ظلِّ هذا التحولِ الضخمِ، والانتقالِ من سماتِ مجتمعٍ جامدٍ، تُسيطِرُ عليه قُوةٌ صلبةٌ إلى سماتِ مجتمعٍ، تُسيطِرُ عليه قُوةٌ ناعمةٌ، ومعلوماتيةٌ، فقد أصبحَ التَّبايُنُ الثَّقافيُّ، والمعلوماتيُّ هو الواقعُ المجتمعيُّ الجديدُ، وفي ظلِّ هذا التحولِ، لم يَعُدْ للمنظورِ الحداثيّ الصارمِ بقواعِدِهِ المنهجيةِ، والنظريةِ في تفسيرِ السُّلوكِ الانحرافيّ تأثيرًا كبيرًا؛ فقد حَلَّ مكانَهُ منظورٌ تفكيكيٌّ جديدٌ، يُؤمِنُ بالتباينات، وصِراعِ القُوَى الجديدِ، وبالمعلوماتيةِ، واقتصادِ المعرفةِ. إنَّهُ منظورُ ما بعدَ حداثيٍّ، يُقدِّمُ رُؤَى نظريةٍ، ومنهجيةٍ جديدةٍ، لم يَعُدْ ذلك المنظورُ مقصورًا على الانحرافاتِ المُرتَكِزَةِ على انحرافاتِ الفردِ عن قيمِ المجتمعِ: كالجُنُوحِ، وإدمانِ المُخدِراتِ، والتَّفككِ العائليّ، لكنْ أصبحَ يُوجِّهُ الاهتمامَ نحوَ الانحرافاتِ التي تحدثُ بسببِ التَّحولِ، والتَّغيُّرِ في النِّظامِ العالميّ، وما يَترتَّبُ عليه من تمييزٍ جندريٍّ، أو تَفْرِقَةٍ عُنصريَّةٍ، وانتشارِ عُنْفٍ أُسَريٍّ، هذا فضلاً عن قَضَايا حُقُوقِ الإنسانِ.

تاسعًا: الاستخلاصاتُ، والنَّتائجُ:

في ضَوءِ العرضِ السَّابقِ للاتِّجاهاتِ النَّظريةِ المُفسِّرةِ للسُّلوكِ الإجراميّ، يُمكِنُنَا استخلاصُ عددٍ من الاستخلاصاتِ والنَّتائجِ، نُوجِزُها على النَّحوِ التَّالي:

(١) إنَّ الوُقوفَ على أُطُرِ نظريةٍ، تَتَّسمُ بالفَعاليةِ، وقَاطِعةٍ في تفسيرِ السُّلوكِ الإجراميّ أمرٌ في غَايةِ الصُّعوبةِ، والتَّعقيد؛ وذلك انطلاقًا من نسبيةِ تفسيراتِ السُّلوكِ الإجراميّ من مجتمعٍ إلى آخرَ من جانبٍ، أمَّا على الجانبِ الآخرِ، فهناك تَغيُّراتٌ كثيرةٌ يَشْهدُها مُجتَمعُنا المُعاصِرُ، تلك التَّغيراتُ سريعةٌ، ومُعقَّدَةٌ، تُصَعِّبُ من عمليةِ التفسيرِ، والتَّحليلِ لأسبابِ، ودوافعِ ارتكابِ السُّلوكِ الإجراميّ، وبذلك، يَصْعُبُ معه تعميمُ نظريةٍ، أو اتِّجاهٍ نظريّ بعينِهِ يَكُونُ صالحًا لتفسيرِ السُّلوكِ الإجراميّ في كافةِ المجتمعاتِ، والأزمنةِ.

(٢) اعتمدتْ الاتِّجاهاتُ النَّظريةُ التَّقليديةُ المُفسِّرَةُ للجريمةِ، والسُّلوكِ الانحرافيّ على المنهجِ العلميّ التَّجريبيّ، وتِقنياتِهِ، وأساليبِهِ البحثيةِ المُتَنوّعةِ والمُتَعدِّدَةِ، وهو ما أَفَادَ في تقديمِ أُطْرُوحَاتٍ نظريةٍ عميقةٍ؛ لفَهْمِ الظَّاهرةِ الإجراميةِ، والسُّلوكِ الانحرافيّ. فلقد اعتمدت مُجْمَلُ الاتِّجَاهَاتِ النَّظريَّةِ التَّقليديَّةِ على الإِحْصَاءَاتِ الجِنَائيةِ في وَصْفِ الحَالةِ الجنائيةِ، والسُّلوكِ الإجراميّ، وتَوزِيعِها الأيكولوجيّ، والوُقُوفِ على سِماتِ وملامحِ المُجْرِمينَ، وأماكنِ تَركُّزِهِم، وانتشارِهِم.

(٣) تَعقُّدُ وتَبايُنُ الظَّاهرةِ الإجراميةِ في المجتمعِ المعاصرِ، واتِّخاذِها أشكالاً، ومستوياتٍ عديدةً، فضلاً عن تَشابُكاتِها مع التُّكنولوجيا الرَّقميةِ الجديدةِ التي غَيَّرتْ سِمَاتِ وملامحِ المجتمعِ المعاصرِ، وكذلك ملامحِ وسِماتِ الجريمةِ المعاصرةِ، فقد أصبحَ لدينا الآنَ على السَّاحةِ المجتمعيةِ سُلوكياتٌ إجراميةٌ جديدةٌ، لم يُعتادُ عليها، ولم يَشْهدْها مجتمعُنا العربيُّ على وَجْهِ الخُصوصِ، وهو ما يَرتبِطُ بشكلٍ جوهريّ بطبيعةِ التِّحوُّلاتِ

الاجتماعيةِ، والاقتصاديةِ، والسِّياسيةِ التي تَشْهَدُهَا مُجتمَعاتُنا العربيةُ على وَجْهِ الخُصوصِ.

(٤) الحَاجَةُ إلى الارتكانِ إلى الأساليبِ الكَيفِيةِ، والكَميّةِ في إجراءِ الدِّراساتِ المَيدانيةِ، والاستكشافيةِ في علمِ اجتماعِ الجريمةِ، فالأسلوبُ الكَمِيّ وَحْدَهُ لَنْ يُجْدِيَ نفعًا، وكذلك الحالُ مع تَبَني الأسلوبِ الكَيفيّ أيضًا، فتكامُلِ الأسلوبينِ معًا يُفِيدُ في تفسيرِ الظَّاهرةِ الإجراميةِ المعاصرةِ، وكذلك الحالُ تَبَني إطارٍ نظريٍّ، يَتَّسمُ بالتَّكامُليةِ في تفسيرِ الظَّاهرةِ الإجراميةِ، والابتعادِ قَدْرَ الإمكانِ عن الاتِّجاهِ الأُحاديّ في تفسيرِ الظَّاهرةِ الإجراميةِ.

(٥) استخلاصُ المَقُولاتِ النَّظريةِ بديلاً للارتكانِ على الاتِّجاهاتِ النَّظريةِ الكُبْرَى في علمِ اجتماعِ الجريمةِ، حيثُ إنَّ استخلاصَ مَقُولاتٍ نظريةٍ صُغْرَى يُفِيدُ الدِّراساتِ المَيدانيةَ في تقديمِ تفسيراتٍ تكامليةٍ، تَتَّسِمُ بالإحَاطَةِ بالظَّاهرةِ المَدْروسةِ أَفْضَلُ من تَبَني اتِّجاهٍ نظريٍ واسعِ المَدَى، وتُفِيدُ تلك المَقولاتُ النَّظريةُ في تفسيرِ الظَّاهرةِ الإجراميةِ من كَافَّةِ الأبعادِ الاجتماعيةِ، والاقتصاديةِ، والجغرافيةِ، والبيولوجيةِ...إلخ.

(٦) ونَسْتَخْلِصُ من ذلك، أنَّ علمَ اجتماعِ الجريمةِ بأُطُرِهِ النَّظريةِ التَّقليديةِ لا يَسْتَطِيعُ فَهْمَ المُعْطَيَاتِ، والمُتغِّيراتِ المُسْتَحدَثَةِ التي يَعيشُها مُجْتمعُنا المُعاصِرُ بفِعْلِ التَّحوُّلاتِ الرَّقميةِ، والعَيْشِ في كَنَفِ مجتمعٍ شبكيٍّ جديدٍ، ولذلك، فإنَّ علمَ اجتماعِ الجريمةِ عليه تطويرُ أدواتِهِ، وتِقنياتِهِ، وأُطُرِهِ النَّظريةِ؛ لِفَهْمِ تلك المُسْتَحدَثَاتِ المُتَسارِعَةِ.

(٧) سَاهَمَ المُجْتَمَعُ الافتراضيُّ في إحداثِ تَغييرٍ كُليٍّ لسِمَاتِ، وملامحِ المُجتَمعِ المُعاصِرِ، وعليه لم تَعُدْ الرُّؤَى النَّظريةُ المُفسِّرةُ للسُّلوكِ الإجراميّ بمَضَامِينِها التَّقليديَّةِ التي سَادَتْ في القَرنِ التَّاسِعَ عَشَرَ، والعِشْرِينَ قَادِرةً على تفسيرِ تلك التَّغيُّراتِ التي شَهِدَها المُجْتَمعُ المُعاصِرُ، وهو ما تَرتَّبَ عليه عَدَدٌ من النَّتائِجِ، أَبْرَزُها: تَوارِي العديدِ من النَّظرياتِ، وفُقْدَانِها الكَفَاءةَ الإمبريقيةَ، وعدمِ القُدْرةِ على التَّفسيرِ والتَّحليلِ للكثيرِ من

المُعْطَياتِ الجديدةِ، وُجُودِ وتَشَكُّلِ فَجْوةٍ كبيرةٍ بينَ الرُّؤى النَّظريةَ، والبِنْيَةِ الاجتماعيةِ، والاقتصاديةِ للمجتمعِ الشَّبكيّ؛ العَجْزَ عن استخلاصِ رُؤىً نظريةٍ، تَتَمتَّعُ بالثَّباتِ النِّسبيّ عندَ تفسيرِ الظَّاهرةِ الإجراميةِ، فُقْدَانِ الكثيرِ من الأُطُرِ النَّظريةِ في علمِ اجتماعِ الجريمةِ؛ لبريقِها وسيطرتِها في تفسيرِ الظِّاهرةِ الإجراميةِ، وبَرَزَتْ الحاجةُ إلى صِياغَةِ أُطُرِ نظريةٍ جديدةٍ قادرةٍ على تَفْسِيرِ المُعْطَيَاتِ الجَدِيدَةِ.

(٨) الحَاجَةُ إلى تجديدٍ نظريّ في علمِ اجتماعِ الجريمةِ، يَتناسَبُ مع طبيعةِ التَّحوُّلاتِ التي عَاشَها، ويعيشُها مُجتَمعُنا المعاصرُ، ويَتَاسَبُ مع خُصوصيةِ هذه المُجْتمعاتِ التي أصبحتْ تعيشُ حياةً رقميةً جديدةً بملامحَ وتفاصيلَ رقميةٍ جديدةٍ، وبما يَسْمحُ بفَتْحِ آفاقٍ رَحْبَةٍ للدِّراساتِ في علمِ اجتماعِ الجريمةِ؛ للوُلُوجِ إلى العَصْرِ الرَّقميّ الجديدِ.

(٩) وَاجَهَتْ الاتِّجاهاتُ النَّظريةُ المُفسِّرةُ للجريمةِ، والسُّلوكِ الإنحرافيّ الكثيرَ من التَّحولاتِ، والانتقاداتِ في مرحلتي الحداثةِ، وما بعدَ الحداثةِ، والتي سِاهمَتْ بدَورِها في إحداثِ جُمْلةٍ من التَّغييراتِ على التَّوجُّهاتِ النَّظريةِ المُفسِّرةِ للسُّلوكِ الإنحرافيّ، حيثُ التَّحوُّلِ من الرُّؤيةِ، والمنهجيةِ الصَّارمةِ إلى الرُّؤيةِ السَّائلةِ المُتَدَفِقَةِ، والابتعادِ عن التَّفسيرِ الأُحادِيّ إلى التَّفسيرِ المُتَعددِ، وكذلك اتَّجهتْ الدِّراساتُ الأمبريقية في علمِ اجتماعِ الجريمةِ نحوَ التَّشارُكِ في النَّسقِ العلميّ، والتَّحاورِ مع الدِّراساتِ البَيْنِيَّةِ ذاتِ الصِّلة بالتَّخصُّصِ.

(١٠) أَوضَحَتْ نتائجُ الدِّراسةِ، أنَّ المنظورَ الحَداثيَّ الصَّارمَ بقَواعِدِهِ المنهجيةِ، والنَّظريةِ في تفسيرِ السُّلُوكِ الانحرافيّ لم يَعُدْ له تأثيرًا كبيرًا، وعلى هذا الأساسِ حَظِيَ منظورٌ تَفْكِيكيٌّ، يَتواكَبُ ويَتفَاعَلُ مع مُسْتَجدَاتِ العَصْرِ، ويُؤمِنُ بالتَّبايُناتِ، وصِراعِ القُوَى الجديدِ، وبالمعلوماتيةِ، واقتصادِ المعرفةِ، وعَلَيهِ، فإنَّ منظورَ ما بعدَ حداثيٍّ يُقدِّمُ رُؤَى نظريةٍ، ومَنْهجِيَّةٍ جديدةٍ، يَتَّسِمُ بالاتِّساعِ، وعدمِ المَحْدُوديَّةِ، فلم يَعُدْ ذلك المَنْظُورُ

مَقْصُورًا على الانحرافاتِ المُرْتَكِزَةِ على انحرافاتِ الفردِ عن قيمِ المجتمعِ: كالجُنُوحِ، وإِدْمِانِ المُخَدِراتِ، والتَّفكُّكِ العائليّ، لكنْ أصبحَ يُوجِّهُ الاهتمامَ نحوَ الانحرافاتِ التي تَحْدُثُ بسببِ التَّحوُّلِ، والتَّغيُّرِ في النِّظامِ العَالَمِيّ، وما يَتَرتَّبُ عليه تَمْييزٌ جندريٌّ، أو تَفْرِقةٌ عُنْصُريةٌ، وانتشارُ عُنْفٍ أُسَريٌّ، هذا فضلاً عن قَضَايَا حُقُوقِ الإنسانِ.

المَرَاجِعُ والهَوَامِشُ:

١. إبراهيم، هاني محمد (٢٠١٤) الاتجاهات النظرية في علم اجتماع الجريمة: رؤية نقدية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد العاشر، سبتمبر، ٢١٥-٢٣٩.

٢. أبو دوح، محمود فتحي عبد العال (٢٠١٧) المتطلبات المعرفية لتجديد النسق النظري في علم الاجتماع، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد ٤١، مارس، ١٩١-٢٢٦.

٣. أحمد، أحمد أنور محمد سيد (٢٠١٧) الاغتراب وتعاطي وإدمان المخدرات: دراسة سوسيولوجية، مستقبل التربية العربية، مجلد ٢٤، العدد ١٠٧، ١١-٨٠.

٤. الباروني، إلياس أبو بكر (٢٠١٧) دور وسائل الإعلام الجديد في التوعية الأمنية بقضايا المجتمع: دراسة تحليلية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد ٢٥، العدد ٢، ٤٥-٥٢.

٥. البسيوني، عبد الله (٢٠١٩) قراءة اجتماعية للثقافة الفرعية لتعاطي المخدرات، المجلة القومية لدراسات التعاطي والإدمان، المجلد ١٦، العدد ١، يناير، ٩٧-١٢٢.

٦. البعدوي، محمد (٢٠١٤) أهمية الاتجاه الاجتماعي في تفسير السلوك الإجرامي: مقاربة للتعريف بالبعد الاجتماعي في علم الإجرام، العدد ٢، مايو، ١١-٤٦.

٧. الجنفاوي، خالد مخلف نمشان (٢٠١١) نقد نظرية النشاط الرتيب من نظريات الوقاية من الجريمة للباحث ماركوس فيلسون، حوليات آداب عين شمس، عدد خاص، ١٠٩-١٢٢.

٨. الحارثي، مشاعل ناصر (٢٠١٨) العوامل الاجتماعية المرتبطة بعودة الأحداث إلى الانحراف: دراسة ميدانية على المودعين بمؤسسة رعاية الفتيات بمنطقة جدة، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، المجلد ٣، العدد ١٤، يوليو، ١٩٣-٢٢٦.

٩. الحربي، خالد بن سليم (٢٠١٦) ملامح التعرض لثقافة المخدرات لدى طلاب المرحلة الثانوية، الفكر الشرطي، المجلد ٢٥، العدد ٩٧، إبريل، ١٤١-١٩١.

١٠. الحمادي، أمل محمد حسن (٢٠١٧) أساليب التغير الثقافي وعلاقتها بالجرائم الأسرية، مجلة كلية الآداب، العدد ١٠، يوليو، ٢٨٩-٢٩٩.

١١. الرشيدي، طه السيد أحمد (٢٠١٧) تفسير السلوك الإجرامي في ضوء النظريات الوضعية والمنهج الإسلامي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، مجلد ٢، العدد ٩، ٣١٣-٣٩٦.

١٢. السخيري، عبد المجيد (٢٠١٤) الحداثة والحداثة الفائقة وما بعدها: انشغالات راهنة، العربية والترجمة، المجلد ٥، العدد ١٨، ١٧٩-١٨٨.

١٣. السيد، نهي محمد أحمد (٢٠٢٠) سوسيولوجيا ما بعد الحداثة: زيجمونت باومان أنموذجا، مجلة البحث العلمي في الآداب، المجلد ٤، العدد ٢١، إبريل، ٧٦-١٠٠.

١٤. السيف، محمد إبراهيم (٢٠١٦) خيانة الزوجة: دراسة حالة: دراسة تطبيقية في علم الاجتماع، مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد ١١، أكتوبر، ١١١-١٥٤.

١٥. الصادق، إبراهيم الناني (٢٠١٥) تفسير ظاهرة جنوح الأحداث في ضوء نظرية الضبط الاجتماعي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٨، ديسمبر، ٧٩-٩٦.

١٦. العزي، خالد ممدوح (٢٠١٧) الجرائم المالية الإلكترونية: الجرائم المصرفية أنموذجاً، أعمالًا المؤتمر الدولي الرابع عشر: الجرائم الإلكترونية، مركز جيل البحث العلمي وجامعة تلمسان، طرابلس.

١٧. الفالح، سليمان بن قاسم (٢٠١٠) جرائم المخدرات في المجتمع السعودي: دراسة استشرافية ورؤية في ضوء نظريات الضبط الاجتماعي، مجلة البحوث الأمنية، مجلد ١٩، العدد ٤٥، إبريل، ٢٠١-٢٤٧.

١٨. المسافري، محمد كاسب خليفة (٢٠٢٠) إشكالية الجرائم الإرهابية الإلكترونية في التشريعات الإماراتية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد ١٥١، إبريل، ٤٠١-٤٢٢.

١٩. اليحيى، تركي بن محمد بن عبد الرحمن (٢٠١٣) مكافحة جرائم المعلوماتية في المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، مجلد ٢، العدد ٧، فبراير، ٢٥٣-٢٨٨.

٢٠. إبراهيم، أم السعود (٢٠٢٠) المقاربة السوسيولوجية للأخلاق في المجتمعات الحديثة: تحليل دوركهايم نموذجاً، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد ١٢، العدد ٤، ٢٢٩-٢٤٢.

٢١. ابن الطيب، إدريس عطية (٢٠١٥) الظاهرة الإرهابية في زمن ما بعد الحداثة: دراسة تحليلية في الأشكال والأساليب والإجراءات المضادة،، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد ٣١، العدد ٦٣، ٣-٤٢.

٢٢. بوجلال، مصطفى (٢٠١٨) موضوعية النظرية الاجتماعية وتطبيقاتها في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلة القراءة والمعرفة، العدد ٢٠٦، ديسمبر، ١١٩-١٣٧.

٢٣. بوقلمون، داود سلام (٢٠٢٠) مظاهر الوصم الاجتماعي الممارس على السجين المفرج عنه: دراسة ميدانية على عينة من المساجين المفرج عنهم بولاية جيجل، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد ٣١، العدد١، ١٠٧-١٢٨.

٢٤.حسن، ممتاز عبد الكريم مدبولي (٢٠٢٠) الوصمة الاجتماعية لأمهات الأطفال ذوي الإعاقة، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية: دراسات وبحوث تطبيقية، المجلد ٢، العدد ١٢، ديسمبر، ٣٢٤-٣٤١.

٢٥.حنان، بوشلاغم (٢٠١٦) الأطر النظرية الموجهة للبحوث السوسيولوجية في مجال علم الاجتماع البيئي، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٢٦، ديسمبر، ٣٠٧-٣١٤.

٢٦.رمضان، نورا طلعت إسماعيل (٢٠١٩) اللامعيارية في استخدام المرأة لمواقع التواصل الاجتماعي: تطبيق التكتوك أنموذجاً، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد ٣١، ديسمبر، ٦١-١٠٨.

٢٧.زيادة، منى حسني أحمد (٢٠١٤) روبرت ميرتون وإعادة صياغة النظرية الوظيفية مع دراسة تطبيقية لمفهومي الوظائف الظاهرة والكامنة، مجلة القراءة والمعرفة، العدد ١٥٢، يونيه، ٦٥- ٨٨.

٢٨.سواكري، الطاهر (٢٠١٤) التفسير الظاهراتي (الفينومينولوجي) للجريمة والانحراف، عالم التربية، السنة ١٥، العدد ٤٥، يناير، ٤٠٥-٤١٨.

٢٩.طاهر، عباسة (٢٠١٨) جرائم الإرهاب الإلكتروني والجرائم المنظمة، مجلة القانون الدولي والتنمية، العدد ٨، ١٣١-١٥٧.

٣٠.طويل، فتيحة (٢٠١٦) النظرية الوظيفية الجديدة وتحليل البناء الاجتماعي، مجلة التغير الاجتماعي، العدد الأول، ٢١٧-٢٣٤.

٣١. عاشور، قياتي (٢٠٢٠) قراءة نظرية لنظريتي رأس المال الثقافي لبورديو ونظرية الأنساق لسيكسرنتمهالي في مقاربة العلاقة بين الثقافة والإبداع، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد ٤٧، العدد ٢، ٢٥٩-٢٧٢.

٣٢. عثمان، أحمد عبد الله (٢٠١٥) قراءة في سوسيولوجيا العود، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، العدد ٣١، ١٤٥-١٥٩.

٣٣. عز الدين، بوكربوط (٢٠١٣) مقاربة نظرية لسوسيولوجية عصبية التنظيم وفعاليته عند ابن خلدون، مجلة التراث، العدد ٥، مارس، ١-١٢.

٣٤. غنو، أمال (٢٠١٧) الجريمة والضبط الاجتماعي: مقاربة مفاهيمية نظرية، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٣٢، ٢٥-٤٢.

٣٥. فارس، سيد محمد علي (٢٠١٨) ما بعد – بعد الحداثة: الطريق إلى الحداثة السائلة والخفيفة: منظور أنثروبولوجي، المجلد ٤٦، العدد ٤، ١٥٧-٢١٥.

٣٦. لونيس، باديس (٢٠١٨) إرفنج غوفمان والظاهرة الاتصالية: قراءة في ابستمولوجية في أهم أفكاره التنظيرية، مجلة دراسات وأبحاث، العدد ٣٣، ديسمبر، ٧٢٢-٧٣٤.

٣٧. لايتون، روبرت (٢٠١٦) الاتجاهات النظرية الحديثة في العلوم الإنسانية الدروينية الحديثة، مجلة الدراسات الشرقية، العدد ٥٦، يناير، ٣١-٦٢.

٣٨. محمد، أسماء محمد نبيل إحسان (٢٠٢٠) إنعكاسات التكنولوجيا الرقمية على ثقافة الشباب: دراسة أنثروبولوجية تطبيقية على طلاب كلية التربية جامعة عين شمس، مجلة كلية التربية في العلوم الإنسانية والأدبية، مجلد ٢٦، العدد الأول، ١٦١-٢١٢.

٣٩. مدكور، صفاء طلعت منصور (٢٠٢٠) معالم النظرية النقدية وتطبيقاتها التربوية عند رايت ميلز: مقاربة سوسيولوجية في الميدان التربوي، مجلد ٧٧، العدد ٤، ٣٧١-٤٢٢.

٤٠. نصيرات، محمود صالح (٢٠٢٠) العولمة الثقافية وآثارها التربوية في الوطن العربي وسبل مواجهتها: دراسة نظرية تحليلية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، مجلد ٤، العدد ٣٩، أكتوبر، ١٤٨-١٦١.

٤١. نظمي، كرستينا لطيف (٢٠١٩) أنماط الجرائم الإلكترونية المرتكبة ضد الإناث: دراسة تحليلية، مجلة الاستواء، العدد ١٤، ١٤١-٢٠٧.

٤٢. هريدي، أميرة هريدي محمد (٢٠١٩) درجة الوصمة الاجتماعية واضطراب الشخصية المضادة: دراسة مقارنة لدى عينة من الإناث المتعاطيات والذكور المتعاطين للمواد المؤثرة نفسياً، مجلة البحث العلمي في الآداب، المجلد ٢، العدد ٢٠ ، ١-٤٢.

٤٣. هلال، ناجي محمد (٢٠٠٢) الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في دراسة الانحراف الاجتماعي، المجلة العربية للعلوم الأمنية، مجلد ١٧، العدد ٣٣، ٢٣٥-٣٢١.

44. Arrigo, Bruce A. & Bernard ,Thomas J. (1997) Postmodern Criminology in Relation to Radical and Conflict Criminology, Critical Criminology, 8(2), pp.39-60.

45. Bottoms,Anthony E & Wiles, Paul. (2007) Environmental Criminology,
Crime, Inequality and the State, Routledge, London.

46. Burt, Callie H. (2020) Self-Control and Crime: Beyond Gottfredson & Hirschi's Theory, Annual Review of Criminology, Vol. 3, January,pp.:43-73.

47. Connell, R.W. (2000) The Men and the Boys. Berkeley: University of California Press.

48. Eck, John, Weisburd, David L. (2015) Crime Places in Crime Theory, rime and Place: Crime Prevention Studies, 4 , Jul ,pp. 1-33.

49. Ferrell, Jeff. (1999) Cultural Criminology, Annual Review of Sociology, Vol. 25, August, pp.395-418.

50. Friedrichs, David O. (2018) Critical Criminology and the Critique of Domination, Inequality and Injustice, Criminolgy and Criminal Justice, Oxford Unversity Press.

51. Galvin, Miranda A. (2020) Gender and White-Collar Crime – Theoretical Issues, A Critical Journal of Crime, Law and Society, Volume 33,PP.61-69.

52. Gelsthorpe, Loraine. (2007) Crime, Feminism and Criminology, Inequality and the State, Routledge, London.

53. Gottschalk, Petter. (2020) Modeling the Theoretical Structure of Deviant Convenience in White-Collar Crime, deviant behavior, March,Routledge, pp.1-21.

54. Gottfredson, Michael R. (2008) The Empirical Status of Control Theory in Criminology, Routledge.

55. Hamm, M. S., & Spaaij, R. (2017). The age of lone wolf terrorism. New York: Columbia University Press.

56. Heidensohn, Frances. (1989) Gender and Crime, Sociology for a Changing World Book Series, Crime and Society, Macmillan LTD, pp.85-111.

57. Kratcoski, Peter C., Dunn, Lucille. (2019) Social-Psychological Theories of Delinquency, Juvenile Delinquency, First Online, 04, December, pp 51-70.

58. Lauristsen,Janet L. Heimer, Karen. (2009)Trends In The Gender Gap In Violent Offending: New Evidence From The National Crime Victimization Survey, Criminology, Volume47, Issue2,pp. 361-399

59. Matsueda, Ross L., Lanfear, Charles C. (2020) Differential Association Theory, Willey Online Library, 22 October.

60. Mulamba, Kabeya Clement. (2020) A Spatial Analysis of Property Crime Rates in South Africa, South African Journal of Economics Vol. 0:0 Month,PP.1-21.

61. Nealon, Jeffrey. (2012) Post-Postmodernism or, The Cultural Logic of Just-in-Time Capitalism, Stanford University Press.

62. Nicoli, Francesco. (2020) Neofunctionalism revisited: integration theory and varieties of outcomes in the Eurocrisis, Journal of European Integration, Volume 42, Issue 7, pp. 897-916.

63. Niemann, Arne. (2020) Neofunctionalism, The Palgrave Handbook of EU Crises, book series (PSEUP), pp 115-133.

64. Owen, Tim. (2012) Theorising Masculinities and Crime: A Genetic-Social Approach, International Journal of Criminology and Sociological Theory, Vol. 5, No.3, November,pp. 972-984.

65. Pavlich, George. (2019) Critique and Radical Discourses on Crime, eBook Published, Routledge, London.

66. Salmi, Venla & Kivivuori, Janne (2006) The Association between Social Capital and Juvenile Crime, Europen Journal Criminology, Volume 3,(2).

67. Savage, Joanne & Kanazwa, Satoshi (2002) Social Capital, Crime, and Human Nature, Journal of Contemporary Criminal Justice, Vol. 18 No. 2.

68. Sherrill,Lindsey A. (2020) The "Serial Effect" and the True Crime Podcast Ecosystem, Journalism Practice, 04, Dec, Published Online ,pp.1-22.

69. Springer, Renan (2014) Some Current Developments in Brazilian Sociology of Crime: Towards a Criminology, International Journal of Criminology and Sociology, 3, PP. 175-185.

70. Trombley, J. Renee. (2019) Peacemaking Criminology, Oxford Bibliographies, Oxford Unversity Press.

Contemporary and Recent Theoretical Trends in the Sociology of Crime: An Analytical View

Dr. Abdulrahman Ben Salem Ben Fahad Al-Tarif
Assocuiate Professor at the Department of Psychology
Shaqraa Faculty of Sciences and Human Studies
University of Shaqraa

Absract

The current paper aimed to provide an analytical presentation of contemporary and modern theoretical trends in the sociology of crime, with a view to identifying developments in the theoretical visions and interventions interpreting crime and deviant behaviour, particularly in a rapidly changing technical information society at all levels. The paper was interested in identifying the effectiveness of theoretical trends in The sociology of crime in interpreting criminal behaviour and monitoring developments in those trends in the context of the complexity of criminal behaviour and the change in its forms, levels and techniques. In addition, the paper aimed to highlight the modern disciplines that resulted from the convergence of the sociology of crime with other interdisciplinary studies, which became important under the digital revolution, such as cultural studies, cultural criminology, ethnographic methodologies, web analyses and digital communication. The paper adopted the dissociative analytical method in a detailed review of the trends of theorizing in the sociology of crime, and concluded with a number of findings, most notably: that the traditional theoretical trends interpreting crime and deviant behaviour relied on the experimental scientific approach, its various and varied research techniques and methods. This has contributed to the presentation of profound theoretical theses to understand the criminal phenomenon and deviant behaviour. The paper also recommended the need for a theoretical renewal of the sociology of crime commensurate with the nature of the transformations experienced and experienced by our

contemporary society, and in line with the specificity of these communities, which are living a new digital life with new digital features and details. This allows for broad horizons for studies in the sociology of crime to enter the new digital age.

Keywords: The sociology of crime, Modern Theoretical Trends, Theory in the sociology of deviation.